



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
The People's Democratic Republic of Algeria



وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

Ministry Of Higher Education And Scientific Research

المركز الجامعي صالحى أحمد-النعامة -Naama- Salehi Ahmed University Center

قسم اللّغة والأدب العربي

معهد الآداب واللّغات

مذكرة مكّملة لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي

بعنوان:

اللّسانيات التداولية وتحليل الخطاب
- دراسة في المفاهيم والأدوات الإجرائية-

الميدان: لغة وأدب عربي الشعبة: دراسات لغوية التخصص: لسانيات عربية

إشراف الأستاذ:

إعداد:

هواري عزوز.

ميمونة خلافي.

لجنة المناقشة مكونة من السادة:

د. خيرة وارف (أستاذة مساعدة، المركز الجامعي صالحى أحمد) رئيسًا.

د. هواري عزوز (أستاذ مساعد، المركز الجامعي صالحى أحمد) مشرفًا ومقرّرًا.

د. أسماء مصطفىاوي (أستاذة محاضرة صنف-أ-، المركز الجامعي صالحى أحمد) مناقشًا.

العام الجامعي: 1444 هـ -1445 هـ / 2023م -2024م

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله :

السيد (ة) : صبيحونة خلافى

الصفة (طالب - أستاذ - باحث) طالبة

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 119990421003380001

الصادرة بتاريخ : 24 - 04 - 2024

المسجل (ة) بكلية / معهد : الآداب واللغات الأجنبية

قسم : اللغة والأدب العربي

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج - مذكرة ماستر - مذكرة

ماجستير - أطروحة دكتوراه) عنوانها : اللاسانيات التداولية وتحليل الخطاب - دراسة في المفاهيم والتأويلات الأخرائية

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ : 16 - 05 - 2024

توقيع المعنى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء:

أهدي هذا العمل إلى نفسي التي

آمنتُ بها حين لم يؤمن بها أحد

فكانت على قدر الحمل

والمسؤولية..

إلى أمي الغالية التي ساندتني حتى

أصل.

إلى عائلتي الكريمة.

إلى أساتذتي وأصدقائي.



المقدمة

اللهم إني أبتهل إليك بالمغفرة، والسعة من العلم، فلولا فضلك علي ومنتك لعجزت ولكنت من المقصرين...

لعلنا لا ننفي الصواب إن زعمنا أنّ اللسانيات، قد تقلّبت منهجياً ونظرياً تقلبات كثيرة خلال القرن المنصرم في الأفق الغربيّ، غير أنّها ركّزت في دراستها على الجوانب الشكلية للغة عامة ممّا أدى هذا بشكل ملحوظ إلى عزل اللغة عن سياقها الثقافي المعرفي والاجتماعي، ونتيجة لهذا أهملت الظروف النفسية والاجتماعية للمتكلّمين (المُخاطب والمخاطب)، ولئن كانت التداولية قد خصّبت بإهتمام الدارسين، وأضحت حدثاً معرفياً مهماً خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تُكرّس له الكتب والمجلات، وتعدّد لأجله المؤامد والندوات، وتدبّج حوله الدّراسات والبحوث والمقالات، وبصفتها علم ودراسة سدّت تلك الفراغات البنيوية، إذ تعرف التداولية بدراستها لاستعمالات اللغة في الطبّقات المقامية بعدها كلاماً محدّداً صادراً من متكلّم محدّد، وموجّهاً في ذات الوقت لمخاطب محدّد لتحقيق هدف التواصل ولتبليغ رسالة الخطاب المملفوظ، فهي تهتم بدراسة اللغة في حيّز الاستعمال فتجاوز بذلك حدود الفهم اللّساني للغة وتنتقل من المعاني الوضعية إلى دلالات الألفاظ أثناء استعمالها والتي تمثّل السياق الداخلي والخارجي للمقامات المنجز فيها الخطاب، وهذا الأخير يعدّ الصيغة الخطابية المتداولة بين المتخاطبين وأطراف العملية التواصلية، فهو يستدعي تحويل الخطاب واللفظ من المتلقّي إلى المتكلّم أثناء الإجابة وبالتالي فإنّ التداولية تأخذ على عاتقها تحليل عمليات الكلام ووصف وظائف الأقوال اللّغوية وخصائصها.

التداولية إذن تعدّ أداة للتفسير والنقد إذ يمكن الاستعانة بها في فهم وتحليل نصوص وخطابات من أجناس أدبية ولغوية مختلفة، كما يعدّ المنهج التداولي الحديث وسيلة متكاملة ومتداخلة الإجراءات بشكل يمنحه ثراء على مستوى الإجراء والنتيجة، ولا سيما على مستوى الخطاب لما فيه من مستويات مقامية وسياقية توقّرها في مساحة شاسعة من الطبقات الكلامية " مستويات الأفعال الكلامية" على اعتبار أنّ هذه الأخيرة تعدّ مبحثاً هاماً من مباحث الدّرس التداولي الحديث.

تناولت التداولية بوصفها درسا جديدا بحوثا جمّة أبقتهما متّسمة بالشمول، والاتّساع، والصعوبة على المتعلّم والباحث فيها والراغب بالتطلّع على يناييعها العلمية، حتى يكاد يتخبّط هنا وهناك لإدراكها واختصار طريق ملّم بفيضها، وهنا حاولنا حمل أحد مواضيعها وتناوله على طاولة البحث الأكاديمي فكان الموضوع موسوماً "اللّسانيات التداولية وتحليل الخطاب (دراسة في المفاهيم والأدوات الإجرائية)" فقد أدركنا حجم الموضوع وقدّرنا له مكانه وفضّلنا البحث فيه لعلّنا نفيد ونستفيد ولعلّنا نلمم بعضا من شتات هذا العلم الغزير المتفرعة أغصانه هنا وهناك، فحاولنا فهم التداولية والكشف عن علاقتها بالخطاب وتحليله بدء بمفاهيم الدّراسة وصولا إلى الأدوات الإجرائية الأساسية الخاصّة بتحليل الخطاب في الدّرس التداولي.

ولقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع وكرّسنا هذه الدّراسة لبلوغ ثلاثة أهداف هي : الهدف الأوّل يتلخّص في رفع اللّبس عن التداولية من خلال التعريف بها، وبيان سياق ظهورها، والثاني مداره حول التعمّق في دراسة تقاطع التداولية مع غيرها من الحقول المعرفية، خاصّة الفلسفة التحليلية واللّسانيات البنيوية وتحليل الخطاب، وأمّا الأخير فكان للكشف عن الأدوات الإجرائية وتحديد مفاهيمها بلحاظ أنّها واسعة المحيط مترامية الأطراف، ولننصف بحثنا هذا نذكر أهمّ دافع لدراسته وهو قلة الدّراسات المنجزة في موضوع التداولية وتحليل الخطاب خاصّة ما تعلق بالبحوث الأكاديمية ممّا يشجّع على خوض تجربة البحث فيه.

وفي خضمّ الحديث عن موضوعنا حاولنا الإجابة عن الإشكالية القائلة: إلى أيّ مدى استطاع الدّرس اللّساني التداولي أن يبرز بصفته علما مستقّلا عن باقي الدّراسات اللّسانية الحديثة؟ واتبعنا هذه الإشكالية بمجموعة من التساؤلات التي رأيناها متممة لتفاصيل بحثنا وحلقاته وهي كالآتي:

ما مفهوم التداولية؟ وما مفهوم الخطاب؟ وفيم تمثّلت علاقة التداولية بتحليل الخطاب؟ وكيف ذلك؟ وعلى أيّ أساس يمكن تحديد المفاهيم الإجرائية لتحليل الخطاب من منظور الدّرس اللّساني التداولي؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات جعلنا لبحثنا خطة محكمة فيما بين أجزاءها، استدعت منا مقدّمة ممدّدة بمدخل وفصلين كاملين يتّمان بعضهما بخاتمة.

حيث تطرّقنا في الفصل الأوّل إلى اللسانيات التداولية مفهومها ونشأتها ومحاورها وفصلنا في مباحثه الأربع مفهوم التداولية، وبداية ظهورها، ثم بيّنا علاقتها بالتخصّصات والعلوم، وانتهينا الفصل الأوّل بالتفصيل في محاورها الأساسية.

وكان الفصل الثاني موسوماً "تداولية الخطاب والمفاهيم الإجرائية للتحليل التداولي" وهو الجانب التطبيقي من البحث حيث قسّم لمبحثين أساسيين كان موضوع الأوّل تداولية الخطاب بما فيه مفهوم الخطاب والنّص والعلاقة الجدلية القائمة بينهما وحاولنا الفصل فيه، وجاء موضوعنا حول فرضية تحليل الخطاب من منظور التداولية ومن حيث نظرية التلقّظ، وذكرنا في المبحث الثاني المفاهيم الإجرائية الخاصة بتحليل الخطاب من المنظور التداولي وكان من الجدير ذكر العلوم المعرفية والخطاب ثم انغمسنا في علاقة المخاطبين ببعضهم ومكان وزمان الخطاب اللّذان يشكّلان العناصر الأساسية لهذه المفاهيم الإجرائية. وختمنا هذا الفصل بنتيجة لما وصلنا إليه واستقيناه.

وكانت الخاتمة ثمرة جد ونتاج لهذا الموضوع فعصرنا لبه واستوفينا دراسته داخلها.

واعتمدنا في هذه المذكرة على منهجي الوصف والتحليل، حيث وصفنا الظاهرة وقمنا بتحليلها.

وكغيره من البحوث لابد من مرجعية وركيزة يتكئ عليها، وهي جملة المصادر والمراجع التي نضج واستوى بفضلها بحثنا هذا نذكر من أهمّها: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيله في الدّرس العربي القديم لخليفة بوجادي، المصطلحات الأساسية في لسانيات النّص وتحليل الخطاب لنعمان بوقرة، لسانيات النّص لمحمد خطابي، لغة الخطاب السياسي لمحمود عكاشة، وكتاب الأسلوبية وتحليل الخطاب لرايح بوحوش. ولا نستنكر ذكر بعض البحوث التي أفادتنا خلال هذه الدّراسة من بينها مذكرة ماجستير في

الأدب العربي بعنوان "اللّسانيات التداولية ونظام الخطاب" لمولود أباعلال... وغيرها من المصادر والمراجع القيمة.

ولا يخلو أيّ بحث من الصعاب فكثرة المؤلّفات المتعمّقة في هذا المجال التي كلّما أدركنا بها معرفة وعلمنا زادتنا تيمها وهملا، كانت غزيرة المعارف وطويلة النصوص وكثيرة التفسير ممّا صعّب علينا جمع المادة العلمية وتقويمها وملمتها في صفحات قليلة من هذا البحث، هذا بالإضافة لصعوبة الوصول لكثير من المراجع الأساسية الخاصّة بموضوعنا.

وختاماً فإنّ الدّراسة في هذا الموضوع لا يتوقّف عند بحثنا أو بحث غيرنا بل هو علم كبير واسع أبوابه، عسى أن يكون من بعدنا من يجدّد للبحث نبضه ويكشف فيه عن معالم وجوانب أخرى.

كما نتقدّم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل " هواري عزوز" على صبره الطويل معنا وتوجيهاته، راجين من المولى العليّ القدير أن يمكّننا من فائدة أهل العلم إنّ ربّ سميع مجيب.

ميمونة خلافي

في: 2024/09/05م.

المدخل:

من اللّسانيات البنيوية إلى اللّسانيات التداولية

تمهيد:

شهد الدرس اللغوي في عصرنا الحاضر تطورًا كبيرًا بعد تأسيس علم اللسانيات على يد اللساني السويسري فرديناند ديوسوسير (1857-1913) مع أواخر القرن التاسع عشر، فمما لا شك فيه أنّ آراءه وأفكاره التي وضعها في هذا السياق كانت نتيجة طبيعية لبلوغ هذا النضج داخل الدرس اللساني، وبداية مرحلة جديدة من مراحل تطوّر علم اللّغة الذي لم يكن وليد اللحظة بل نتاج تراكم الأعمال اللّغوية على مدى تعاقب الحضارات البشرية، واختلاف أفكارها ومذاهبها العلمية والثقافية، وصولاً إلى اللسانيات الغربية الرّاهنة، فبعد أن وضع ديوسوسير أسس وقواعد اللّسانيات وانتشرت مفاهيمها انتشاراً واسعاً، باتت البنيوية تتصدّر كلّ الدّراسات اللّغوية، غير أنّ الفكر البشري كما ذكرنا لا يثبت على حال، ولا يقف عند حدود معرفية مهما بلغت من الكمال¹، إذ إنّ اختلاف المناهج وتنوّع المناهل اللّغوية أدّى إلى ظهور نقلة نوعية في علم اللّغة الذي كاد ينحصر في اللّسانيات البنيوية واهتمامها بدراسة الجملة إلى علم يركّز على الجانب التداولي يعنى بالبحث في العلاقات القائمة بين اللّغة وامتدادها النّاطقين بها، وبالتالي أخذت على عاتقها تحليل عمليات الكلام ووصف وظائف الأقوال اللّغوية وخصائصها أثناء التواصل اللّغوي.

- أولاً- الاتجاه البنيوي عند ديوسوسير:

لاقت لسانيات ديوسوسير ونظرياته استحساناً ورواجاً بين أوساط اللّغويين، لما لها من أهمية وموضوعية وعلمية منهجية، ولما أحدثته من ثورة معرفية ولغوية على الأفكار السّابقة التي كانت تجعل الدراسات تدور حول اللّغة وتهتم بها اهتماماً مباشراً، حيث تفرض العلوم الأخرى كعلم النفس والاجتماع والفلسفة والدين والتاريخ سيطرتها على هذه الدراسة وبالتالي لم تدرس اللّغة لذاتها ومن أجل ذاتها. وهنا جاء ديوسوسير و أعطى الأسبقية لدراسة اللّغة وجعلها المحور والهدف، وقام بدراستها في ذاتها ومن أجل

¹ ينظر: سيلفان أورو، جاك ديشان وجمال كولوفي، فلسفة اللّغة، ترجمة: د. بسام كوسة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ط1، 2012، ص ص 7-8.

ذاتها¹ وعليه وجب التوقّف بتمعّن أمام أفكاره في دراستنا هذه التي حاولنا من خلالها فهم الأسس والمبادئ التي قامت عليها الأصول اللّسانية وكيف انتقلت من القواعد الخاصّة بالجملة إلى القواعد الخاصّة بدراسة النص.

1- أسس الفكر اللّغوي عند فردينان ديسوسير:

شكّلت اللّغة منذ القديم حالة خاصّة من الذهول وسط علمائها والمهتمين بدراستها، ولعلّ الحديث عنها يعيدنا إلى عصور وأزمنة تاريخية استهلّت اللّغة بتساؤلات وتأمّلات فلسفية حول أصل اللّغة ونشأتها، وأسبقية لغة عن أخرى، ومدى ارتباط اللّغات فيما بينها، وحتى الحديث فيما حول علاقة اللّغة بالفكر، والدالّ بالمدلول، وأقسام الكلام وغيرها، فلم تتجاوز دراستها الدّراسة العلمية إلّا بعد أن قدّم ديسوسير كتابه (محاضرات في اللّسانيات العامّة) الذي بلغ شهرة عالمية لما له من قيمة علمية وبه أخذت الدّراسة اللّغوية توجهاً جديداً يعدّ أكثر علمية، وباعتبار اللّغة موضوعاً للّسانيات فإنّه من المهمّ النظر في تعريف كل من اللّغة واللّسانيات².

أ- تعريف اللّغة:

عرف محمد محمد يونس علي اللّغة بأنّها: ((نظام من العلامات المتواضع عليها اعتباراً، التي تتسم بقبولها للتجزئة، ويتّخذها الفرد عادة وسيلة للتعبير عن أغراضه ولتحقيق الاتّصال بالآخرين وكذلك بواسطة الكلام والكتابة))³، ويعرّفها أحمد مومن بقوله: ((تعدّ اللّغة الطبيعية نظاماً اعلامياً مميزاً من بين الأنظمة العلامية الأخرى، فهي تختلف عن لغات الحيوانات، ولغات الإشارة الجسيمة، ولغة الصّم،

¹ ينظر: فردينان ديسوسير، دروس في الألسنية العامّة، ترجمة: صالح القرماضي وآخرون، ط1، الدار العربية للكتاب (د،ت)، تونس، ص 27.

² ينظر: عبد الحكيم سحاييلية، المدارس اللّسانية واتّجاهاتها المعاصرة، دار الأيام للنّشر والتوزيع، عمان، ط1، 2019، ص 17.

³ محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللّسانيات، دار الكتاب الجديدة، ط1، بيروت، لبنان، 2004م، ص26.

والبكم، و لغة المرور))¹، وقد فرّق ديسوسير بين اللّغة الملكة، واللّغة المعينة أو المكتسبة كالعربية والإنجليزية مثلاً في نظام مكتسب متجانس، فرأى أنّها نظام من العلامات قوامه اتّحاد المعنى بالمبنى، وقد أضاف عنصر النظام كعنصر جديد في تعريفه للّغة².

ب- تعريف اللّسانيات:

علم يدرس اللّغة دراسة علمية تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع بعيداً عن نزعة الذاتية والأحكام المعيارية³، ويرى ديسوسير بأنّها فرع من فروع السيميائية، أي علم العلامات العام ومن خصائصها⁴: الاستقلالية، الاهتمام باللّغة المنطوقة، تعنى باللّهجات ولا تفصل بينها بين الفصحى، تدرس كلّ اللّغات.

ت- موضوع اللّسانيات ومبادئها:

وفي تحديد موضوعها قال ديسوسير: ((إنّ موضوع علم اللّغة الوحيد والحقيقي هو اللّغة التي ينظر إليها كواقع قائم بذاته ويبحث فيها لذاتها))⁵.

لقد كان للعالم السويدي ديسوسير الفضل في إدخال المنهج الوصفي في اللّسانيات بدلاً من المنهج التاريخي، وتطوّر هذا المنهج في رصد الظاهرة اللّسانية والكشف عن أنظمتها ووظيفتها على يد تلامذته والمتأثرين بدراساته وآراءه اللّسانية، كما تفرّع عن المنهج البنيوي مدارس عدّة تختلف في الاتّجاهات وتتفق في الفهم العام لمنهج ديسوسير ومن بينها: مدرسة براغ، و مدرسة كوبنهاغن، والمدرسة البنيوية الأمريكية⁶.

¹ أحمد مومن، اللّسانيات النشأة والتطور، دار آفاق معرفة متجددة، ط2، دمشق، 2008، ص 7.

² ينظر: محمد علي يونس، مدخل إلى اللّسانيات، ص 26.

³ ينظر: أحمد محمد قدور، مبادئ اللّسانيات، دار آفاق معرفة متجددة، ط2، دمشق، 2008، ص 15.

⁴ المرجع نفسه، ص 16.

⁵ فردينان دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، ص 24.

⁶ محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص ومجالات تطبيقه، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008، ص 41.

ومن أهم المبادئ الذي استخلصها ديسوسير في دراسته للغة مايلي¹:

- اللغة نظام، حيث لا يمكن تحليل الظواهر اللغوية بعزلها عن غيرها، فهي أجزاء في نسق أكبر.
- التمييز بين اللغة والكلام، وهو تمييز لما هو اجتماعي في اللغة وخاضع إلى نظام عام، عمّا هو فردي، ذاتي لا تحكمه قواعد مشتركة.
- الكلمة وحدة أساسية للتحليل اللساني لا الجملة.
- الطبيعة الاعتبارية للإشارة اللغوية: فالعلاقة بين الدال والمدلول اعتبارية.

2- نقد الاتجاه البنيوي:

يقول حبيب مونسي خلال نقده للاتجاه البنيوي الذي فقد بريقه وتراجع ((أنّ دائرتهم -البنيويين- فقدت خصوصيتها، واستنفدت توهجها، وغاب عنها البريق الذي كان لها، وأنها في وصفيتها تدور مثلما يدور حمار الطواحين بليدا في دائرة لا يقع فيها الحافر حذو الحافر، وكأنها في دورتها الأولى اكتشفت جزءا من الحقيقة الأدبية فظنّت أنّها اكتشفت سرّ الأدب كله، وأنّه بيدها مثالا من العلمية يرفع عنها كلفة التقوّل الانطباعي والحكم القيمي))².

كما وجّهت للبنيوية انتقادات لاذعة من روادها أنفسهم من بينهم اللساني رولان بارت، وجوناثان، وغيرهم، ذلك لأنّ اللسانيات البنيوية تنظر إلى النص والجملة كونهما بنيتين ثابتتين، وهذا يخالف النظرة الوظيفية للجملة التي تختلف دلالاتها حسب ما يطرأ عليها من تقديم وتأخير وحذف، كما أنّ البنيوية أهملت دراسة النص الأدبي حين جعلت من دراسته دراسة مغلقة داخلية أدت إلى تعليق قضايا عديدة فيه، فقولنا (رجل كثير الرماد) وجملة (هل عندك ساعة؟) تلقى الكثير من الحرج في التحليل البنيوي وهذا ما عالجتة التداولية فيما بعد، كما أنّها لم تستطع إنارة النصّ الأدبي وبحث مقولاته، وذلك راجع لانشغالها

¹ ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 18.

² حبيب مونسي، النقد الأدبي ومزاعم الحداثة، الأدب واللّسانيات، روضة الآداب، مدونة حبيب مونسي الإلكترونية.

بآليات الدلالة ونظمها عن ماهيتها، وانحباسها في اللغة، لأنّ النموذج اللغوي ليس بالضرورة موافقا للأنظمة الغير لغوية، وفي الأخير لوحظ أنّها تمثل قطعة كبيرة بين البنية النحوية واستعمالاتها في الواقع، أو في النصّ الأدبي ولا تهتم بالعلاقة بينهما، وهي المهمة التي ستطّلع عليها التداولية وتسمح باكتشافها وملاحظتها¹.

- ثانيا- التّحول من لسانيات الجملة إلى لسانيات النصّ:

تعرف لسانيات الجملة LA LINGUISTIQUE DE TEXTE بأنّها صورة من صوّر التّحليل النّحوي، يقف في معالجته عند حدود الجملة، وترى أنّها الوحدة اللّغوية الكبرى التي ينبغي أن يقعد لها دون أن يتجاوزها إلّا في القليل النادر-الاستدراك مثلا- فإذا ما تعدّى الأمر في تجاوز حدود الجملة إلى مجموعة تتابعات كبرى، تتصل بكلية النصّ وبنائه العام عن طريق البحث في تلك الظواهر التي تتعلق ببنية النصّ الكلية، فإنّ ذلك تجاوز للسانيات الجملة إلى لسانيات النصّ². ويقسم اللّغويون نظريا إلى قسمين هما³:

- جملة نظام: وهو الشكل العادي للجملة المجرّدة المقبولة والممكنة في مختلف اللّغات.
- جملة نصيّة: الجملة المنجزة فعلا في المقام نفسه، وفي هذا المقام تتوفر ملاسبات لا يمكن حصرها يقوم عليها الفهم والافهام، وتتعدد الجمل في المقام الواحد وعلى لسان شخص واحد نظريا إلى مالا نهاية له، وهذا التعدّد يعود إلى التفرّد في البنية المولدة للجمل، أي إلى نحو الجملة، ولكنه يخرج عنها عندما يتعلق الأمر برصد عمل الدلالة في النصوص في وجوهه المختلفة.

ولقد قامت مختلف النظريات النّحوية والاتّجاهات اللّسانية منذ المختلفة والمتعاقبة، على حدود الجملة ومكوّناتها ومختلف القواعد التي تحكمها، فظلّ التفكير اللّساني زمنا طويلا واقفا مقتصرًا على

¹ ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009م. ص ص30-31.

² ينظر: سعيد حسن بحيري، علم لغة النصّ، المفاهيم والاتّجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مكتبة لبنان، ط1، 1998م، ص218.

³ الأزهر الزناد، نسيج النصّ، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991م، ص14.

الكلمة والجملة، إلى أن سطعت في الأفق بوادر تفكير جديد، يرى أنّ تحليل الكلمة أو الجملة بمعزل عن السياق قاصر عن إيفاء النصّ حقه، ودعى إلى ضرورة تجاوز حدود الجملة إلى فضاء النصّ الواسع بوصفة وحدة كبرى للدراسة والتحليل، فظهر التحليل النصّي واستقلّ كعلم اصطلاح عليه بمصطلح "لسانيات النصّ" الذي أفاد ((من نحو الجملة، مبنى ومعنى، ومن الدراسات الأسلوبية، ومن المناهج والمعارف السابقة، ولكنّه أضاف إلى تلك المناهج ما يثبت نصّية النصّ، وبلاغة الخطاب، من غير أن يقتصر على المناهج التي كانت تجزئ النصّ ثم تقف عند الأجزاء فقط))².

1. أسباب التحوّل من الجملة إلى النصّ:

جاءت أسباب ومسوغات التحوّل من الجملة إلى النصّ على شكلين:

أ. أسباب غير مباشرة:

وهذا يشمل التّطوّرات التي شهدتها العلوم دون لسانيات النصّ، كعلم النفس والاجتماع، التي واجهت كثيراً من العوائق استطاعت علاجها بطرائق ومناهج أفاد منها هذا الوافد الجديد تشكيل آليات وإجراءات البحث فيه، كما هو من الواضح أنّ مهمّة تجاوز حدود الجملة وتعدّيها إلى النصّ كان بمثابة الحدث الضروري في تطوّر الدراسات اللسانية، ولذلك لكون المناهج التطبيقية عجزت عن الإحاطة بكامل زوايا النصّ دراسةً وتفسيراً، فأغفلت فيه جوانب مهمّة وأهمّلت أخرى، يقول في هذا الصّدّد الأستاذ محمّد مدّاس: ((لقد جاءت المناهج الجديدة، ولم يأت معها ما يجعل النصّ مقدوراً عليه من حيث التحليل الشمولي، فإذا كان النصّ كلاً شاملاً، فإنّ جلّ الدراسات التطبيقية لم تصب منه إلاّ أجزاء لا تعبّر بحال عن فحوى الخطاب، ولذلك كان التفكير في ما هو مماثل للنصّ الإبداعي من المناهج الحداثيّة أمراً أكثر من

¹ ينظر: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص 33.

² عبد الرحمن بودرع، في لسانيات النصّ وتحليل الخطاب: نحو قراءة لسانية في البناء النصّي للقرآن الكريم، بحث مقدم للمؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الملك سعود، كرسي القرآن وعلومه، 2013م، ص 11.

ضروري وعلى هذا الأساس، جاءت لسانيات النص والخطاب القائمة على عنصري التواصل والتماسك النصي، جامعة بين المناهج النقدية الحديثة، على اعتبار اشتراكها في العنصر اللساني وتكاملها بحيث تصيب الخطاب في كليته¹.

ب. أسباب مباشرة:

ومن الأسباب المباشرة التي ساهمت في التحول إلى دراسة النص، قصور القواعد النحوية، وعدم قدرتها على احتواء الجملة وصفاً وتفسيراً، مما جعلها بحاجة للسياق حتى يُمكنها من تحليل ودراسة العملية الاتصالية، وذلك لأنّ ((الجملة ليست هي الوحدة القاعدية للتبادلات الكلامية والخطابية، بل النص هو وحدة التبليغ والتبادل، ويكتسب النص انسجامه، وخصافته من خلال هذا التبادل و التفاعل. وينبغي أن نتجاوز إطار الجملة لنهتّم بأنواع النسيج النصّي التي يحدثها المتكلّمون أثناء ممارستهم الكلامية))²، وهذا لا شك يؤكّد أنّ اللّغة تواجهنا بداية من النص، ما يدلّ على الطبيعة النصية أثناء ممارستنا التفاعلية الخطابية. ولقد خصّصت بعض الوسائل النحوية لتحديد تلك العلاقات الإحالية المتجاوزة لحدود الجملة...، ومن ثم فهي لا يمكن أن تتضح في مثال جمل مفردة مبتورة، في حين انتطلق اللغويون من إدراكهم بمحدودية النماذج الحالية في وصف الجملة، فعبروا عن ضرورة توسيع مجال علم اللّغة النظامي المحصور في الجملة، فيمتدّ علم لغة الجملة التقليدي إلى علم لغة النص أو علم اللّغة لما بعد الجملة (فرضية التوسيع)³. نستنتج أنّ علم اللّغة كان محصوراً في حدود الجملة ولم يتجاوزها.

أيضاً من الأسباب المباشرة قصور بعض القواعد النحوية الجمالية عن وصف بعض الظواهر النحوية التي تتجاوز الجملة المفردة، وأسباب أخرى تدور حول الإحالة ((مثل الضمائر والروابط وذلك عند

¹ أحمد مدّاس، لسانيات النص، نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط2، 2009.

² خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبية للنشر، الجزائر، ط2، 2006م، ص168.

³ ينظر: هايته مان، فولفجانج، وفهمقر، ديتز، مدخل إلى علم اللّغة النصّي، ترجمة: فالح بن شبيب العجبي، السعودية، النّشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، د.ط، 1999م.

تجاوزها حدود الجملة وأزمنة الفعل، فلا يمكن دراستها أو الوقوف على كيفية أداء وظائفها إذا وقفنا بالدراسة عند حدود الجملة، بل يمكن الذهاب إلى أبعد من ذلك، والقول بأنّ تحديد بعض هذه الوحدات (العناصر الإشارية) لا يمكن أن يتمّ إلاّ بالرجوع إلى مقام التلقّف، أي الظروف المحيطة بإنتاج النّص¹.

لقد جاءت محاولة "إيوالد لانغ E.LANG" كمحاولة لتقديم مبرّر أكثر صلابة وأشدّ اقناعاً لتجاوز حدود الجملة والكلمة، في مقال له موسوم: (Quand une grammaire de texte et – elle plus adéquate qu' une grammaire de phrase ?) الذي قال فيه: ((سأعدّد الآن خصائص مركّب لسانيّ أسَمِيه (النّص) وتبدو لي مميّزة له باعتباره وحدة مختلفة عن الجملة، لأنّه استعمل الجملة عنصراً لتعداد هذه الخصائص: إنّ دلالة النّص هي أكبر من مجموع دلالات الجمل التي تكوّنه، وهذه الزيادة في الدلالة ترتبط بالخصائص التالية:

- النّص هو الإطار الذي يزول داخله لبس الجمل.
- النّص يحتوي على افتراضات أخرى، واقتضات أخرى، غير افتراضات واقتضات الجمل المكوّنة له.
- للنّص إمكانيات أخرى لإعادة الصّيغة، غير الإمكانيات التي للجملة².

ومن هذا المنطلق يمكننا القول أنّ لانغ هو أوّل من استطاع أن يرصد ملامح تميّز النّص عن الجملة بعيداً عن مسألة التتابع السائدة آنذاك، ولعلّ أهمّ ميزة تميّز بها النّص عن الجملة عنده وظلّت بعدها أكبر مركّب لساني ينتهي عنده التّحليل حين جعلها عنصراً من عناصر الوحدة اللّسانية الكبرى ألا وهي النّص،

¹ ينظر: محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقاته، الدار العربية للعلوم، ناشرون، لبنان، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008م، صص 65-66.

² إيوالد لانغ، متى يكون نحو النّص أكثر ملاءمة من نحو الجملة؟، ترجمة: مفتاح بن عروس، صص 5-6.

ومن هنا بدت بوادر علم جديد تعلق الأفق وعلى هذه الإرهاصات تبلورت الأفكار واقتضت بتأسيس أحد علم النّص - لسانيات النّص¹.

وختامًا لما سبق يمكننا القول أنّ التداولية لم تنشأ في بدايتها كعلم متفرد بنفسه بل كانت نتيجة لكثير من المسائل المطروحة أمام مختلف العلوم وعلى رأسها البنيوية والفلسفة التحليلية والتي عجزت عن حلّ أسرارها ومن بين هذه المسائل ما يتعلّق بدراسة النّص واستعمالات الكلام فكانت التداولية جديدة بحلّ ومعالجة قضايا النّص والكلام وأحواله.

¹ ينظر: إيوالد لانغ، متى يكون نحو النّص أكثر ملاءمة من نحو الجملة؟، ترجمة: مفتاح بن عروس، ص ص 6-7.

الفصل الأول:

اللّسانيات التداولية – مفهومها ونشأتها.

- مفهوم اللّسانيات التداولية.
- نشأة اللّسانيات التداولية.
- علاقة التداولية بالتخصّصات الأخرى.
- محاور التداولية.

تمهيد:

لقد نشطت حركة المناهج النقدية الحديثة، لاسيّما تلك التي تركز على الدّرس اللّساني وما قدّمته من نتائج في تحليل اللّغة ودراستها، ولعلّ البعض منها نشأ ردًّا على مناهج أخرى، والبعض الآخر حاول الجمع بينها وبين المناهج السّابقة لها، ممّادفع بالمنظومة المنهجية عموماً إلى السيرورة والتّغيير، فلم تعرف الاستقرار منذ مدّة.

ولأنّ الاهتمام بالتواصل والاستعمال الفعلي للّغة كان محطةً أساسية من محطات البحث اللّساني، نشأ الفكر التداولي بعد انفصاله عن الفلسفة التحليلية، وأصبح علمًا يعنى بدراسة اللّغة من حيث الاستعمال، في حين أنّ التّقاء التداولية مع منظومة من العلوم وعلى رأسها الفلسفة التحليلية جعلها تكتسي بطابع الثراء والتشعب المفاهيمي واختلافها من باحث لآخر، وبذلك تعدّدت تعريفاتها فكانت نابعة من كون التداولية ملتقى لمصادر وأفكار وتأمّلات مختلفة يصعب حصرها، ومن هذا كانت الساحة الأدبية والنقدية واللّسانية شاهدة في العقود الأخيرة على هذه النقلة النوعية التي عكفت على مقارنة النصوص بعيداً عن سياقاتها الخارجية التي أنتجت، كما نظرت إلى الجملة على أنّها فعل لغوي وموقف إزاء حدث معيّن، ونقل لتجارب طرفي العملية التواصلية من المتكلم ومقصده والمخاطب، وما مدى استجابته وإدراكه للرّسالة والسياق.

- أولاً- اللّسانيات التداولية:

إنّ اللّسانيات التداولية اتّجاه لغوي ظهر وازدهر في ساحة الدّرس اللّساني الحديث، وهو يهتم من الدّرجة الأولى بدراسة اللّغة أثناء الاستعمال، وهي تعنى بأقطاب العملية التّواصلية، حيث تهتم بالمتكلم ومقاصده أثناء الكلام بعده محرّكاً لعملية التواصل، كما تراعي أحوال المخاطب أثناء الكلام، مع مراعاة الظروف الخارجية المحيطة بالعملية التّواصلية، وذلك لضمان تحقيق التواصل والوصول إلى غرض ومقصد المتكلم¹.

(1) مفهوم التداولية:

لا يعدّ هذا البحث أوّل راصد لمدى صعوبة الإلمام بتعريف دقيق وشامل للتداولية، نظراً لسعة مجالها في المنظومة الفكرية الحديثة، ولأنّ مفهومها تتقاذفه كثير من المصادر المعرفية ولا يكاد يستقرّ في أحد منها، وربما كان ذلك نتيجة لنشأتها الغير مستقرّة²، يقول "مانقولو" بهذا الصّد: ((إنّه من الصّعب الحديث عن التداولية لأنّ هذا التعبير يغطّيه العديد من التيارات من علوم مختلفة، تتقاسم عدّادا من الأفكار، واللّسانيون ليسوا وحدهم المعنيون بالتداولية، بل تعني للكثير من علماء الاجتماع والمناطق، وتتجاوز اهتماماتها بمجموع الأبحاث المتعلّقة بالمعنى والتواصل، وتطغى على موضوع الخطاب، لتصبح نظرية عامّة للنشاط الإنساني))³ ولا تتّسع حدودها بهذا الشّكل أقرّ العديد من العلماء والباحثين بعدم وضوح معالمها، وهذا ما صرّح به "فرانسواز أرمينكو" حين قال أثناء وصفه لمعالم التداولية: ((هي درس جديد وغزير إلاّ أنّه لا يملك حدودا واضحة.. تقع التداولية كأكثر الدّروس حيوية في مفترق طرق الأبحاث الفلسفية واللّسانية))⁴، هذا وعُرف مصطلح التداولية بعدم استقراره في الدراسة العربية على

¹ ينظر: خليفة بوجادي، في اللّسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدّرس العربي القديم، ص 61.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 63.

³ ينظر أيضا: خليفة بوجادي، في اللّسانيات التداولية، ص 63-64.

⁴ فرانسواز أرمينكو، المقاومة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء الثقافي، 1986م، ص 07.

صيغة واحدة، نتيجة لعدم استقرار مفهومها نفسه وموضوعها في تيار واحد، واختلاف البيئة التي نشأ فيها المصطلح باختلاف ظروفها. ومن هنا تقدّم بعض المفاهيم اللّغوية والاصطلاحية التي ذكرت في الكتب والأبحاث محاولة رصد التداولية وتعريفها.

1. المفهوم اللّغوي:

يرجع مصطلح التداولية في أصله إلى الجذر اللّغوي (دول) وهو ما أجمعت عليه أغلب المعاجم العربية، وله معانٍ مختلفة، فقد ورد في لسان العرب: ((تداولنا الأمر، أخذناه بالدول وقالوا دواليك أي مداولة على الأمر... ودالت الأيام أي دارت والله يداولها بين الناس، وتداولته الأيدي أخذته هذه مرّة وهذه مرّة، وتداولنا العمل والأمر بيننا، بمعنى تعاورناه فعمل هذا مرة وهذا مرة))¹. وورد معنى دول في مقاييس اللّغة على أصلين: ((أحدهما يدلّ على تحوّل الشيء من مكان لآخر، والآخر يدلّ على الضعف والاسترخاء، والدوّلة والدولة لغتان، ويقال بل الدولة في المال، والدولة في الحرب، وإنما سميا بذلك من قياس الباب لأنّه أمر يتداولونه، فيتحوّل من هذا على ذلك، ومن ذلك على هذا))². وجاء في معجم أساس البلاغة بمعنى دول: ((دالت له الدول، ودالت الأيام، بكذا، وأدال الله بني فلان من عدوّهم، جعل الكثرة لهم عليه، وأدبل المشركون على المسلمين يوم أحد، والله يداول الأيام بين الناس مرة لهم ومرّة عليهم، وتداولوا الشيء بينهم، والماشي يداول بين قدميه، يراوح بينهما))³.

والملاحظ أنّ المعاجم العربية لا تكاد تخرج في دلالاتها للجذر "دول" على معاني التحوّل والتبدّل، والانتقال، من مكان إلى آخر، أو من حال لآخرى، ممّا يقتضي وجود أكثر من طرف واحد يشترك في فعل

¹ ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد 11، ط3، 1994، صص 252، 253.

² ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الجيل، ط2، 1991م، ج2، ص314.

³ الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998، ج1، ص303.

التحوّل والتغيّر والتبدّل والتناقل وهذه حال اللّغة المتحوّلة من حال لدى المتكلّم إلى حال أخرى لدى السامع، متنقّلة بين الناس يتداولونها فيما بينهم¹.

2. المفهوم الاصطلاحي:

وأقدم تعريف للتداولية جاء به "تشارلز موريس" سنة 1938م، حين رأى أنّ التداولية تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملها²، وبالرغم من تعدد مفاهيم التداولية في الدّراسات العلمية إلّا أنّها عموماً تعني:

- ((مجموعة من البحوث المنطقية اللّسانية، وهي الدّراسة التي تعنى باستعمال اللّغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرّمزية، والسياقات المرجعية، والمقامية والحديثة والبشرية)) وهي من خلال هذا التعريف دراسة للاستعمال اللّغوي في التواصل، خاصة العلاقات الموجودة بين الجمل والعبارات داخل السياقات والمقامات التواصلية المختلفة³.
- عرّفها "جاك فرانسيس" بأنّها ((دراسة للغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية، واجتماعية في نفس الوقت))⁴.
- عرّفها "ل. سفز" بأنّها ((الدّراسة أو التخصص الذي يندرج ضمن اللّسانيات ويهتم أكثر باستعمال اللّغة في التواصل))⁵.

¹ ينظر: خليفة بوجادي، في اللّسانيات التداولية، ص 148.

² ينظر: فرانسواز أرمينيكو، ص 8.

³ ينظر: فليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنّشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، ط1، 2007، ص18.

⁴ المرجع نفسه، ص 19

⁵ المرجع نفسه، ص 19.

• ويعرفها رائد التداولية "ج. أوستن" بأنها جزء من علم أعم هو دراسة التعامل اللغوي من حيث هو جزء من التعامل الاجتماعي، وبهذا المفهوم ينتقل باللّغة من مستواها اللغوي، إلى مستوى آخر هو المستوى الاجتماعي في نطاق التأثير والتأثر.¹

• وهي عند الدكتور مسعود صحراوي ((مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللغوي بمستعمله وطرق وكيفية استخدام العلامات اللغوية بنجاح، والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب، والبحث عن العوامل التي تجعل من الخطاب رسالة تواصلية واضحة وناجحة والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللّغات الطبيعية...)).²

ومن هذه التعريفات يمكننا القول في أوجز السطور، إنّ التداولية هي دراسة اللّغة في الاستعمال أو التواصل، ولأنّ صناعة المعنى تتمثل في تداول اللّغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، اجتماعي، لغوي) وصولاً إلى المعنى الكامن في الكلام.³

3. حول مصطلح التداولية:

تعددت التسميات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي (Pragmatique) فقول: البراغماتية، البراغماتيك، البرجماتية، البراجماتيك، وليس بين هذه المصطلحات فرق لكونها نقلاً حرفياً للكلمة الأجنبية، وقول: التداولية، المقامية الوظيفية، السياقية، الذرائعية، التّفعية⁴، وبالرغم من أنّ التداولية تعدّ مبحثاً لسانياً جديداً إلاّ أنّ مصطلحها قديم قدّم اللّغة واستعمالاتها، فكلمة pragmaticus في اللاتينية،

¹ عبد الحليم بن عيسى، المرجعية اللغوية في اللسانيات التداولية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات الطبيّة، العدد 1، ج 1، الجزائر، وهران، 2008م، ص 11.

² مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة أفعال الكلام في الثرات اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 2005م، ص 5.

³ ينظر: حبيب مونسي، مقارنة مقارنة بين علم المقاصد العربي وأفعال الكلام، التداولية ومقاصد الخطاب الأدبي البراغماتي، المدونة الإلكترونية: اللسانيات اللّغة التواصل والتفاعل مع المجتمع، ص 1.

⁴ ينظر: في اللسانيات التداولية، ص 65.

و pragmaticos في الإغريقية معناها العمل أو الفعل (Action) والذي ارتبط ارتباطا وثيقا بالفلسفة الأمريكية في بداية أمره، وفي اللّغة الفرنسية يقابله مصطلح pragmatique بمعنى المحسوس أو الملائم للحقيقة، وأمّا في اللّغة الإنجليزية pragmatic فتدلّ على كلّ ما له علاقة بالوقائع وكلّ هذه المصطلحات تبقى في مقتضاها تابعة للحقل الدلالي التداولي¹.

وينسب وضع مصطلح التداولية في العربية الدكتور عبد الرّحمن طه، فقال: ((وضعت هذا المصطلح منذ 1970م في مقابل pragmatique التي صادفتها آنذاك بالتمييز بين التركيب والدلالة والتداول على المستوى المنطقي،... وهي أنّ التداول أفضل كلمة يمكن استعمالها لمقابلة لفظة pragmatique... بينما التداول نجد فيه المعنى التفاعلي، ونجد فيه أيضا معنى الممارسة))².

واستخدم هذا المصطلح " أحمد المتوكل " بحيث شاع استخدامه عند الباحثين، ومدحه " الجيلالي دلاش " بالخفة والسلاسة³ كما اقترح الدكتور عبد الملك مرتاض ترجمة المصطلح pragmatique بالتداول، ومصطلح pragmatisme بالتداولية⁴. بينما هناك من فضّل استخدام لفظة الدخيل (البراغماتية) باعتبارها أكثر دقة في التعبير عن مفهومه وتحمل ثقافته الأصلية.

وفيما سبق حول مفهوم التداولية ومصطلحاتها نخلص إلى أنّ هذه التعددية في المفاهيم بالكاد أوقعت التداولية أمام مفترق من الطرق الخاصّة بالأبحاث اللّسانية والفلسفية والتواصلية عامّة، مما جعلها أكثر غزارة وبالتالي أصبحت درسا لا حدود له، وهذا أدّى إلى تداخلها مع كثير من التّخصّصات

¹ ينظر: عبد الحليم بن عيسى، المرجعية اللّغوية في النظرية التداولية، ص 9.

² ذهبية حمو الحاج، التحليل التداولي للخطاب السياسي، منشورات مخبر تحليل الخطاب، دار الأمل، العدد الأول، ماي 2006م، جامعة تيزي وزو، ص ص 237-238.

³ خليفة بوجادي، في اللّسانيات التداولية، ص 65.

⁴ ينظر: عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، أكاديمية الشعر، دط، دت، ص ص 162-163.

والعلوم، فتحقق بذلك ما يسمّى بـ "العبر تخصصية" التي أغنتها إجراءاتها بتداخلها مع معارف واختصاصات أخرى، وهذا الغنى ((ساهم في حلّ إشكاليات مطروحة، وإن تسبّب في إعاقة ضبط مفاهيمها))¹.

- ثانيا- نشأة التداولية:

شكّنت اللّسانيات التداولية طريقها خلال القرن العشرين بين مدّ وجزر وهي تواجه حركة إثبات الوجود وانتزاع المشروعية داخل مناهج تحليل الخطاب الأدبي، فكان لزاما عليها في هذه المرحلة الشاقة والطويلة أن تحاور العلوم المجاورة والمناهج السائدة لتحديد موضوعها وتفرعاته في رحلة البحث عن ذاتها وإثبات وجودها في ظل ذلك الزخم المعرفي المهول، فتثبت جدارتها وقدرتها كمنهج نقدي لغوي ناجع قادر على استكناه أغوار الخطاب وتأويله.²

ولأنّ المعرفة الإنسانية تتصف بصفاتها التراكمية فإن اللّسانيات التداولية هي رافد من روافد هذه المعرفة فقد تعددت مشاربها واختلفت مرجعياتها الفلسفية والفكرية بحيث نهلت من معين علوم مختلفة ذات توجهات معرفية علمية وأبعاد وأصول فلسفية هيأت لنشأة الدّرس اللساني التداولي سواء أكان على سبيل الإشارة كما جاء مع دي سوسير، أو على سبيل الاستعمال اللغوي كما جاء مع علماء الفلسفة التحليلية، والحقيقة أن هذين رافدين أصليين لنشأة هذا التوجه المعرفي، إلى جانب مؤثر آخر وهو الفلسفة الأمريكية البراغماتية، فهذه الاتجاهات الثلاثة قد مهدت لنشأة التداولية في مجال اللغة والفكر اللساني الغربي الحديث، لتصبح بعد ذلك تيارا موازيا لتيار البنيوية وتيار التوليدية التحويلية³.

1. عند شارلز ساندرس بيرس:

¹ عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2003م، ص:7.

² متلف أسية، الروافد الفلسفية والمرجعيات المعرفية للسانيات التداولية -سؤال النشأة وخلفيات التّشكيل-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2020، ص: 187 – 194

³ المرجع نفسه، ص 194

يعدّ الفيلسوف والسيميائي تشارلز بيرس من بين الذين أحدثوا تطوّراً هائلاً في مجال اللّسانيات والفلسفة، فقد ارتبطت عنده التداولية بالمنطق ثم السيميوطيقاً¹، كما ارتبطت بالمنهج العلمي وميدان المعرفة، فظهرت ملامح التداولية في مقاله الذي عنوانه باسم (كيف نجعل أفكارنا واضحة) عام 1878م، والذي تساءل من خلاله حول متى يكون للفكرة معنى، ودرس الدليل ثم علّل إدراكه بواسطة التفاعل الذي يحدث بين الذوات والنشاط السيميائي محاولاً تطوير التجربة الإنسانية من خلال الأدلة رابطاً إيّاها بالواقع الاجتماعي ((الواقع المدلول عليه يفترض تجربة إنسانية مبنية لا على ما هو فردي بل على ما هو اجتماعي))² ولقد اختلف مفهوم التداولية لدى "بيرس" بتطوّر مراحل فهمه لها، فانطلق أولاً بالتساؤل عن كيفية جعل الأفكار أكثر وضوحاً وصولاً إلى تصوّر موضوع ما يقاس بالنتائج العلمية المترتبة من حيث أنّها منهج متّصل بالمنهج العلمي، كما اهتم بيرس بالإشارة اهتماماً بالغاً، وبحث فيها عن طرق الاتّصال بين الأفراد ثم جعلها نظرية، واعتبر من خلالها التداولية فرعاً من فروع السيميائية وعبر عن ذلك بأنّ اللّسانيات المتداولة تفترض كلا من الدّراسة التركيبية والدلالية³، بحيث يمكننا القول أنّ التداولية كما رآها بيرس هي نقل للواقع ووسيلة من وسائل الاتّصال والمعرفة، فلا تحدد العلامة اللّسانية إلّا بالتحديد التداولي بحكم استعمالها في التنسيق مع علامات أخرى من طرف أفراد جماعة معيّنة⁴.

2. عند شارل موريس:

يعدّ من مؤسّسي اللّسانيات التداولية التي حقّق فيها نتائجاً جعلته رائداً لها فقد طوّر البراجماتية اللّسانية وعد مؤسّسها الحقيقي متأثراً بالفلسفة التحليلية في دراسة اللّغة، وقد توضّحت معالم التداولية

¹ ينظر: نعمان بوقرة، المدارس اللّسانية المعاصرة، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004م، ص198

² المرجع نفسه، ص198.

³ ينظر: محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة الجمعية، الإسكندرية، مصر، 2002م، ص9.

⁴ المرجع نفسه، ص41.

عنده في تقسيمه الرّموز إلى ثلاثة فروع هي: علم التراكيب، علم الدلالة والبراغماتية اللّسانية دراسة علاقة الرموز بمفسيها، وهذا هو الظهور العلمي الأوّل لموضوع دراسة التداولية اللّسانية¹.

وفي غالب الظن أنّ ظهور البراغماتية اللّسانية راجع إلى ظهور الفلسفة التحليلية في العقد الثاني من القرن العشرين بالنمسا على يد الفيلسوف الألماني "غوتلوب فريجة" الذي كان يقدّم دروسه في الجامعة لطلاب الفلسفة والمنطق، هذا وبعدّ الاتجاه التحليل على رأس فلسفة اللّغة، كما حاول تغيير مهمّة الفلسفة وموضوعها وممارستها وركّز على موضوع اللّغة، أمّا القيمة الفلسفية بالنسبة لما جاء به (فريجة) فهي ثمينة في نظر كثير من فلاسفة اللّغة حتى أنّ طرحه ذلك يعدّ تجاوزا وانتهاكا للفلسفة وقيمتها، غير أنّ الجدير الجديد يتمثل عنده في رؤيته الدلالية وبخاصة التمييز الذي تحدّث عنه بين اسم العلم واسم المحمول، وبين المعنى والمرجع التي استطاع من خلالها الفصل بين تيارين فلسفيين الفلسفة القديمة والفلسفة الحديثة. وربط بين مفهوم الإحالة والاقضاء الذي كان نتيجة لتوجّه التحليلي والفلسفي.

3. عند فينجنشتاين:

تعدّ أفكار هذا الفيلسوف اللّساني ناتجة عن تأثره الكبير بالفلسفة والمنطق، بحيث حاول في بداية دراسته العمل على الحقل اللّغوي وإنتاج لغة مثالية تتطابق مع الفكر الفلسفي، غير أنّه سرعان ما تراجع واتّجه لدراسة اللّغة العادية²، وتعتمد أفكاره على ثلاثة مفاهيم أساسية: الدلالة، القاعدة و ألعاب اللّغة³.

أ. الدلالة: حاول التفريق بين الجملة والقول باعتبار القول أكثر اتّساعا وشمولا من الجملة.

¹ ينظر: محمود عكاشة، النظرية البراغماتية اللّسانية (التداولية)، دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، دط، دت، ص ص 27، 28.

² ينظر: أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي، ص 42.

³ المرجع نفسه، ص 42.

ب. القاعدة: مجموع الأمثلة المتداولة بين المتكلمين والتي تحوي أحوالا عدّة يمكنها من تنوع النشاط اللّغوي، وهي القاعدة النحوية الصحيحة ترتيبا واستعمالا.

ت. ألعاب اللّغة: مفهوم يجمع بين الدلالة والقاعدة، والذي يعدّ في نظره شكل من أشكال الحياة فاللّغة ليست منطقا أو حسابا أنّما هي زخر من الجمل متعدّدة الاستعمال والترتيب والنسق بين الأفراد.

وقوام فلسفة اللّغة العادية عند "فينجنشتاين" هو الحديث عن طبيعة اللّغة وطبيعة المعنى في كلام الفرد العادي، وأهم ما يميّز فلسفته هو أنه ذهب للبحث في المعنى، وعدّه غير ثابت أو محدّد كما دعا لتفادي البحث في المعنى المنطقي الصارم، متأثرا بفلسفة هوسرل، وأوستن وسيرل، الذين اشتركوا في مسلّمة مفادها أنّ فهم الإنسان لذاته ولعالمه يرتكز في المقام الأوّل على اللّغة¹.

كما أنّ فلسفة اللّغة العادية هو الفرع الذي نشأت على يده ظاهرة الأفعال الكلامية التي سنتطرق لها في بحثنا هذا لاحقا، وهو الفرع الأخير الذي يعتبر اللّغة المادة الأساسية للفلسفة، ومفتاح لكلّ مشكلات و مغاليق الفلسفة.

و خلاصة لما سبق ((أنّ هذه الظاهرة قد نشأت في مناخ فكري علم ميزته أنّه ولى ظهره للميتافيزيقا، وانفتح على اللّغة دراسة وفهّمًا وتوضيحا، هذا واكتشف فلاسفة التحليل عدّة ظواهر لغوية من وجهة نظر تداولية ودروسها، أهمّها: الإحالة، الاقتضاء، والاستلزام الحوارية ومفهوم " الافتراضات المسبقة" وظاهرة الأفعال الكلامية))².

¹ ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 17.

² المرجع نفسه، ص 24-25.

- ثالثا- علاقة التداولية بالتخصّصات الأخرى:

1- علاقة التداولية باللّسانيات البنيوية:

يرى أغلب الدّارسين أنّ التداولية مكّملة للّسانيات البنيوية، ذلك أنّ التداولية اهتمّت بالكلام دون اللّسان الذي أُبعد في دراسته عن علم اللّسان بحسب "ديسوسير" الذي قال: ((واللّغة تختلف عن الكلام في أنّها شيء يمكن دراسته بصورة مستقلة))¹.

إذ أنّ اللّسانيات البنيوية عُنيّت بدراسة اللّغة بعيدا عن مقاصد المتكلّم وسياق التلقّظ، وغيرها من قضايا الدّرس التداولي، وهو ما دفع الكثيرين إلى تسمية التداولية "لسانيات الكلام" في مقابل "لسانيات اللّغة" عند سوسير، وما ينبغي التنبيه له في هذا الصدد أنّ حصر التداولية في مفهوم لسانيات الكلام هو حصر وقصر لحدود التداولية ومجالها، زيادة على أنّ الكلام ليس بمعزل عن اللّغة إلا افتراضا، فاللّغة لا تتحقق إلا في مستوى الكلام وبالتالي تبقى حاملة لأهم الخصائص التي يؤدّيها، مهما اجتهد في تجاوز ذلك.

ولعل أولى اهتمامات التداولية يكمن في التأثيرات التي تنتج عن استعمال اللّغة للتواصل بين الأفراد، وهو ما يؤكّد ترابط هذين العِلْمين، وقد أقرّ "فرانسوا لاتفاس" في كتابه "الراغماتية، تاريخ ونقد" بصعوبة التمييز بين التداولية واللّسانيات، وأوّل مظاهر تلك الصعوبة في نظره، أنّ علم اللّسانيات علم يشتمل على عدد كبير من النظريات والمذاهب المترابطة، بما في ذلك التداولية، فنظرية التركيب مثلا يمكن أن تُعرّف إلى جانب بُعدها التركيبي، ببُعدها التداولي، اعتدادا بمعطيات اللّسانيات النّفسية واللّسانيات الاجتماعية².

2- علاقة التداولية بالنّحو الوظيفي:

¹ ديسوسير فردينان، علم اللّغة العام، ص 33.

² ينظر: في اللّسانيات التداولية، ص ص 123-124.

يعدّ النحو الوظيفي من أهمّ روافد الدّرس التداولي، للدرجة التي جعلت من بعض الدّارسين ينظرون إلى أنّ الوظيفية في عموم معناها تقابل التداولية، وانطلقوا في ذلك من مبدأ خصائص بنيات اللّغات الطبيعية تتحدّد من ظروف استعمالها، كما أنّ النّحو الوظيفي الذي اقترحه "سيمون ديك" يجمع بين المقولات النّحوية المعروفة وبين أفعال الكلام¹.

3- علاقة التّداولية بعلم الدّلالة:

يعدّ فرعاً من فروع علم اللّسان الحديث، فعلاقته إذن لا تخرج عن علاقة التداولية باللّسانيات كما ذكرنا سابقاً، ويرجع ذلك إلى أنّ كل من التداولية وعلم الدلالة يهتمان بدراسة المعنى داخل اللّغة، ويذهب عدد من الدّارسين أمثال "لاترافارس" إلى القول بأنّ التداولية هي امتداد للدّرس الدلالي، ولم تتّضح هذه العلاقة بينهما إلّا بعد انتشار محاضرات "أوستن" انطلاقاً من فكرة (الكفاءة والأداء) حيث يصنّف علماء اللّغة الدلالة ضمن إطار القدرة بمعنى معرفة اللّغة، أمّا التداولية فصنّفت في إطار الأداء واستخدام اللّغة². وبناء على ما سبق فإنّ التداولية تبقى على تبعية لعلم الدلالة الذي يعرف شروط المعنى وحقيقتها، وتهتم التداولية بعد ذلك بدراسة هذه الشروط حين تربط المعنى بالاستخدام.

4- علاقة التداولية باللّسانيات الاجتماعية:

نشأت اللّسانيات الاجتماعية نتيجة إهمال اللّسانيات للجانب الاجتماعي في اللّغة، حيث عنيت بمشكل اللّغة بوصفها وضعاً يناسب طبقات اجتماعية، واقترحت في ذلك أن تدرس استناداً إلى مباحث أفعال الكلام³.

¹ في اللّسانيات التداولية، ص 126-127.

² المرجع نفسه، ص 128.

³ ينظر: أحمد المتوكّل، الوظائف التداولية في اللّغة العربية، دار الثقافة للنّشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985م، ص8.

ولعلّ علاقة التداولية باللّسانيات الاجتماعية تكمن في مساهمة التداولية في تحليل المحادثة والحوار والخطاب، والأدوار الاجتماعية ودورها في تحديد صيغ المخاطبة¹.

5- علاقة التداولية باللّسانيات التّفسية:

يرى محمود عكاشة في كتابه "النظرية البراغماتية اللّسانية" أنّ التداولية قد استفادت من علم التّفس وعلم اللّسان التّفسي، وذلك لمعالجة مشاكل إنتاج اللّغة، وأثرها وتطور مفاهيم القوة الإنجليزية، والتضمينات والافتراضات المسبقة، واستفادت من علم نفس النمو في اكتساب الطفل للّغة، ودور السياق في اكتساب اللّغة وفهمها².

6- علاقة التداولية باللّسانيات التعليمية:

لقد استطاعت التداولية شقّ طريقها نحو التعليم ومناهجه، فكان له الفضل الكبير في صناعته، وذلك كونها تعنى بالمتعلم ومقامات التبليغ من خلال تزويد المتعلّمين بالأدوات التي تمكّنهم من التحرك بواسطة الكلام تحركاً يلائم المقام ومقاصد المتكلّم المراد تبليغها. ومن الواجب أنّ مفهوم التبليغ يعدّ الأسبق والمحرك وليس اللّغة لكونها وسيلة واحدة ضمن وسائل أخرى وليست الغاية، كما أنّ النتائج التي حققتها التداولية أدّت إلى مراجعة جذرية لمناهج التعليم والتدرّج والاختبارات مراقبة المعلومات ونمذجة التمارين، وهذا جعل الدّارسين يركّزون على ثلاثة أبعاد رئيسية للتعليم هي: البعد المعرفي، العاطفي والبعد التداولي، ويعدّ هذا الأخير لتكوين الاستعداد اللّغوي وتطوير مقاصد التبليغ الأمثل، بحصول على فعالية اجتماعية أكبر³.

¹ في اللّسانيات التداولية، ص 127.

² ينظر: أحمد عكاشة، النظرية البراغماتية اللّسانية، ص 35.

³ ينظر: الجيلاني دلاش، يحياتن محمد، مدخل في اللّسانيات التداولية، لطلبة معاهد الآداب واللّغات، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992م، ص 46.

7- علاقتها باللّسانيات النّصية:

يؤكد علماء النص أمثال "فان ديك" و"روبرت دي بوغراندي" ضرورة أن يدرس النصّ مقترباً بسياقه، وهو ما أكدّ عليه رائدو تحليل الخطاب "هالداي" و"رقية حسن" فالنص لا يُعرفُ بأنّه توالي أو تسلسل عدد من الجمل (وهذا ليس حتمياً) ولا بأنّه وحدة لغوية تتجاوز مستوى الجملة، وإنّما يعرفُ بأنّه: وحدة لغوية في الاستعمال، وهو ما يقتضي في نظرهما أن نأخذ بعين الاعتبار ارتباط الخطاب بسياقه¹.

((والنص من وجهة نظر التداولية، فهو كل ثقافي يحيل على معطيات ذات أصول متنوعة ليست لسانية فحسب، لهذا السبب يعرف مثله مثل الخطاب، حسب الرؤية التداولية بأنّه: استعمال ملفوظات في تركيباتها لانجاز أفعال اجتماعية، ويؤدّي الخطاب ثلاثة وظائف هي:

- وظيفة قضوية أي ماتقوله الكلمات.
- وظيفة انجازية، ما ننجزه بالكلمات من أوامر واتّهام، أو طلب معلومة وغيرها..
- وظيفة تأثيرية (الهدف المتوخى) أي التأثير في المخاطب أو البحث عن التأثير فيه)².

يمكننا القول أنّ مختلفة العلوم والتّخصّصات اللّغوية بحاجة ماسّة لما جاءت به اللّسانيات التداولية واهتماماتها، فهي تمس جميع الجوانب المهمّة في دراسة اللّغة بما في ذلك العوامل الخارجية المتمثّلة في ظروف المتكلم ومقاصده.

¹ ينظر: محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النصّ ومجالات تطبيقه، الدار العربية للعلوم، ناشرون لبنان ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008م، ص75.

² ألفا أوصمان باري، مقال تحليل الخطاب: أسسه النظرية، ترجمة: لحسن بوتكلاي، مجلة البلاغة وتحليل الخطاب، المغرب، العدد5، 2014، ص136.

- رابعا- محاور التداولية:

يقوم الدّرس التداولي على أربعة محاور أساسية هي : الأفعال الكلامية، الافتراض المسبق، الاستلزام الحواري والإشارات، ومع نهاية القرن العشرين اتّسعت مفاهيم التداولية وموضوعاتها لتشمل الموضوعات التي لها مجال باستخدام الكلام كالحجاج الذي يعدّ ركنا من أركان التداولية.

1- الإشارات:

(1) مفهوم الإشارات:

هي علامات لغوية لا يتحدّد مرجعها إلّا في سياق الخطاب التداولي، لأنّها خالية من أي معنى في ذاتها، وبالرّغم من ارتباطها بمرجع إلّا أنّه مرجع غير ثابت، ويرى الباحثون في مجال التداولية أنّ دورها في السياق التداولي لا يقف عند الظاهر منها بل يتجاوزها إلى نمط آخر مستقر في بنية الخطاب العميقة عند التلقّظ، ممّا يعطيها دور تداولي في استراتيجية الخطاب، لأنّ حدوث التلقّظ من ذات المتكلّم يكون بسمات معيّنة وفي حيّزين (مكاني – زماني) وبهذا فإنّ الخطاب بصفة عامّة يحوي على الأقل ثلاثة إشارات يسمّيها الباحثون ب (الأنا- الهنّا- الآن)¹.

فالإشارات إذن تعمل على تفسير الملفوظات وتحديد مجالها التبليغي في الخطاب من خلال عناصر إشارية تحتويها تلك الملفوظات داخل سياقها المادي الذي قيلت فيه.

ويعرض لنا الباحث " محمد أحمد نحلة" أهمية السياق في تحديد العناصر الإشارية من خلال المثال

الآتي: (سوف يقومون بهذا العمل غدًا، لأنّهم ليسوا هنا الآن).

¹ عبد الرحمن بن ضافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتب المنحة الجديدة، بن غازي، ط1، 2004م، ص81.

فهذه الجملة في نظره شديدة الغموض كونها تحتوي على عناصر إشارية كثيرة نعتد في تفسيرها على السياق المادي التي قيلت فيه، والاطّلاع على المرجع الذي تحيل إليه والعناصر الإشارية فيها هي : واو الجماعة، ضمير الجمع للغائبين، اسم الإشارة " هذا"، ظرف الزمان " غدا- الآن" ظرف المكان " الآن"، فلا يظهر معنى الجملة إلا بمعرفة السياق وتحديده وهكذا تكون بنية الخطاب التداولي مبنية على عناصر إشارية + السياق¹.

ويرى " لنفنون" أنّ الإشارات ((تذكير دائم للباحثين النظريين في علم اللّغة، بأنّ اللّغات الطبيعية وضعت أساسا للتواصل المباشر بين الناس وجها لوجه، كما تظهر أهميتها البالغة حين يغيب عنّا ما تشير إليه فيسود الغموض ويستغلق الفهم))². فالخطاب اللّغوي إذن ينحصر في إنتاجه على الإشارات التي تحدّد المرجع بين عناصر التخاطب " المتكلم والسامع".

(2) أنواع الإشارات:

يتفق أغلب الباحثين في مجال التداولية على أنّ الإشارات خمسة أنواع هي: الشخصية، الزمنية، المكانية، الخطابية، الاجتماعية، في حين اقتصر بعضهم على ثلاثة دون الخطابية والاجتماعية، والبعض الآخر يرى بأنّها أربعة دون الخطابية. وفيما يلي أربعة هي³:

1-2 الإشارات الشخصية: وتتمثل في الضمائر الدالة على المتكلم وحده مثل: أنا، أو نحن إذا كان في جماعة، وكذلك الضمائر الدالة على المخاطب مفردا أو مثنى، أو جمعا مذكرا أو مؤنثا، وذلك لأنّ ضمائر الحاضر دائما عناصر إشارية لأنّ مرجعها يعتمد اعتمادا تامّا على السياق الذي تستخدم فيه.

¹ ينظر: حمادي مصطفى، تداولية الإشارات في الخطاب القرآني، مقارنة تحليلية لكشف المقاصد والأبعاد، مجلة الأثر، جامعة الجليلي اليابس، بلعباس، الجزائر، العدد 26 سبتمبر 2016، ص 64.

² محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص 15-16.

³ المرجع نفسه، ص 17.

2-2 الإشارات الزمانية:

وهي الملفوظات التي تدل على زمان يحدده السياق، وذلك بالقياس إلى زمان التلقظ الذي هو مركز الإشارة الزمانية في القول، وتكمن قيمة التداولية أنه بدون تحديد زمن التكلم يلتبس الأمر على المتلقي ويصعب عليه الفهم، ذلك أنّ المرجع في الزمان يختلف حسب الحامل الدلالي، فقد يشير إلى الزمان الكوني الذي يشمل السنين والأشهر والأيام، أو يشير إلى الزمن النحوي الذي يتحدّد معناه من الكلمة في حالتها التركيبية، ونخصّ بالذكر هنا فعل "كان" الذي لا يتّضح إلا بالإشارة إليه بعينه بالقياس إلى زمان التكلم.

1-3 الإشارات المكانية:

وهي التي تحيل على أماكن يكون استعمالها وتفسيرها يعتمد على معرفة المتكلم وقت التلقظ أو على مكان آخر غير معروف للمخاطب أو المتلقي، ولتحديده يستلزم معرفة العنصر الإشاري من جملة القرب أو الوجهة ثم الوقوف على ما تشير إليه بالقياس إلى مركز الإشارة للمكان، أي السياق المادّي الذي قيلت فيه.

1-4: الإشارات الاجتماعية:

وتشمل الملفوظات التي تشير إلى العلاقة الاجتماعية بين المتخاطبين، من حيث هي علاقة رسمية وتشمل صيغ التبجيل لأصحاب المنزلة والمقام العالي، وغير الرسمية وتشمل التحيّات وما يتّصل بالجانب الحميمي.

1-5 إشارات الخطاب:

وهذا النوع من الإشارات لا يحيل إلى المرجع ذاته بل يكون سببا في خلق المرجع، فإذا كنت تروي قصة وذكرتك بقصة أخرى فقد تشير إليها، فالإشارة هنا إلى مرجع جديد، على أنّ هذا تمييز بينها وبين الإحالة إلى سابق أو لاحق الذي يتحدّ فيها المرجع بين ضمير الإحالة وما يحيل إليه كقولنا: "زيد كريم وهو ابن كرام

أيضاً" فالمرجع الذي يعود إليه "زيد" و الضمير "هو" واحد. غير أنّ هذا التمييز ليس حاسماً، لأنّ الإحالة ضرب من إشارات النصّ أو أساس فيه¹.

2- متضمّنات القول les implicites :

يتعلّق هذا المفهوم التداولي برصد جملة من الظواهر المتعلّقة بجوانب ضمنية خفية في قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامّة كسياق الحال وغيره، و أهمها:

أ. الافتراض المسبق Pr\u00e9supposition:

كل تواصل لساني ينطلق من معطيات و افتراضات معترف بها، حيث تشكّل هذه الأخيرة خلفية تواصلية تساهم في إنجاح عملية التواصل. حيث يوجّه المتكلّم حديثه إلى السامع على أساس ما يفترض سلفاً أنّه معلوم لديه، وهي محتواه ضمن السياقات والبنى التركيبية العامّة². فمثلاً قولنا: لا تغلق الباب، أو أغلق الباب، لدى كلّ منهما افتراض مسبق مضمونه أنّ "الباب مفتوح".

ويرى علماء التداولية أنّ الافتراضات المسبقة تشكّل أهمية قصوى في عملية التواصل الإبلاغ ففي التعليمات تمّ الاعتراف بدورها، فلا يمكن تعليم الطفل معلومة جديدة إلاّ بافتراض وجود أساس سابق يتم البناء عليه والانطلاق منه.

ب. الأقوال المضمرة les sous-entendus: وهي ثاني نمط من أنماط متضمّنات القول التي ترتبط بوضعية الخطاب ومقامه عكس الافتراض المسبق، الذي يحدّد على أساس معطيات لغوية، ومثال ذلك قولنا: إنّ السماء ممطرة. حيث يعتقد السامع أنّ المتكلّم يدعوه إلى³:

• المكوث في البيت.

¹ ينظر: محمود نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص ص 21-22.

² ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص ص 30-31.

³ المرجع نفسه، ص 32.

- الإسراع إلى عمله حتى لا يفوته الموعد.
- الانتظار والتريث حتى يتوقف المطر.
- عدم نسيان المظلة عند الخروج.

وقائمة التّأويلات في هذا الصّدد طويلة ومفتوحة، والفرق بينها وبين الافتراض المسبق أنّ الأول وليد السياق الكلامي، والثاني وليد ملابسات الخطاب.

3- الاستلزام الحواري (المحادثي):

يعدّ الاستلزام الحواري من أهم المبادئ البراغماتية اللّسانية "التداولية"، ويعني أنّ التواصل الكلامي محكوم بمبدأ عام (مبدأ التعاون) وبمسلّمات حوارية، وسلامة القول وقبوله من قائله، وملاءمته مستوى الحوار¹.

والاستلزام الحواري بهذا المعنى أساسه المحادثة التي تكون بين شخصين، في سياق معيّن، وبشروط تواصلية معيّنة، إذ إنّ العلاقة بينهما هي علاقة تؤطّرهما محددات اجتماعية وتفاعلية، وإطار المحادثة هو إطار نظرية أساسية في التداولية، نظرية قوانين الخطاب أو مبادئ المخاطبة التي أنشأها "بول غرايس" وهذه القوانين تشكّل المبادئ المنظّمة لكلّ محادثة ينبغي على كلّ متكلّم أن يراعيها، والمحادثة باعتبارها عملاً اجتماعياً للعلاقات بين البشر، فهي محكومة بمبدأ التعاون الذي يؤسّس تأويل معنى الملفوظ².

¹ ينظر: محمود عكاشة، النظرية البراغماتية اللّسانية التداولية، ص 87.

² صابر الحباشة، التداولية والحجاج "مداخل ونصوص"، صفحات للدراسة والنّشر، دمشق سوريا، ط1، 2008، ص 84.

إذن هناك مجموعة من القوانين التي يجب الالتزام بها حتى تتم عملية التواصل بطبيعة الحال، وبما أنّ مبدأ التعاون في الحوار يعدّ ركيزة أساسية في التداولية، وأداة مهمة من أدواتها في آن، فإنّ اتّباع قواعده يؤدي إلى نجاح عملية التخاطب، وهذه القواعد هي كالآتي¹:

(1) الكمية- الكم: وتعني أن يقدم المتكلم القدر المطلوب من المعلومات، لا أكثر ولا أقل، وتتعلق

هذه القاعدة بمقدرا المعلومات أو كمّها، لا بصدقها أو ملاءمتها.

(2) الصدق- الكيف: وتعني أن يكون المتكلم صادقا، فلا يقدم معلومات خاطئة، أو معلومات لا

يستطيع أن يبرهن على صحّتها.

(3) الملاءمة: وتعني أن تكون معلومات المتكلم ومساهماته ملائمة للحوار فلا تخرج عن الموضوع

ذلك لأنّ لكلّ مقام مقال.

(4) الطريقة: وتعني أن يكون المتكلم واضحا ومنظما، فيتجنّب الغموض والرتانة، ويخاطب

الناس على قدر عقولهم وتخصّصاتهم وخلفياتهم المعرفية.

هذه الشروط الأساسية للحوار والتي يجب على المتكلم مراعاتها في مجمل الحوارات والتفاعلات

الإنسانية حتى يضمن نجاح تواصله. ولقد قام بعض النقاد بتطوير نظرية الاستلزام الحواري لـ "غرايس"

وذلك لاحتوائها على عناصر حوارية مهمّة وأشهرهم "هانريش" الذي أضاف بعض التعديلات منها: الجمع

بين مبدئي الكم والكيف، كما قام "صادك" بتقليص بعض مبادئ "غرايس" وعالج بعض المفاهيم

الخطابية ضمن مبدأ المحادثة، وأضاف معايير أخرى لاختبار هذه المفاهيم لكن "ويلسون" و"سبرير" قاما

بنقد مبادئ "غرايس" لأنّها لاتعالج كلّ قضايا النصوص الأدبية والقانونية، وأنّها بحاجة لإضافات تستوعب

نصوص مجالات أخرى، واستثنينا منها مبدأ المناسبة الذي جعلنا منه أساس النظرية "نظرية المناسبة"،

¹ بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية (من أفعال اللّغة إلى بلاغة الخطاب السياسي) شمس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010.

وهي تقوم بتفسير الخطاب وظواهره البنيوية في الطبقات المقامية المختلفة، وتعدّ في الوقت نفسه نظرية إدراكية¹.

4- الأفعال الكلامية:

وهي الفكرة الأولى التي انطلقت منها نشأت اللّسانيات التداولية وتعدّ من أهمّ مراجعها، بل يمكن التأريخ منها للتداولية، حيث ارتبطت اللّغة بانجازها الفعلي في الواقع، وهي تسمية اقترحت في سنوات الستينات من "أوستن" واستأنفت من طرف "سورل"، قبل أن تكون مقبولة من طرف كلّ اللّسانيين الذين يعتدّون بمصطلح الملفوظية، ولقد أصبح مفهوم الفعل الكلامي مركزا مهما في كثير من الأعمال التداولية، إذ يعدّ نشاطا ماديا نحويا يمثل أفعالا قولية لتحقيق أغراض إنجازية كالطلب والأمر والوعد والوعيد².

ولقد أنكر "أوستن" اقتصار وظيفة اللّغة على وصف وقائع العالم بمجرد كونه صادقا أو كاذبا، وأطلق عليه مصطلح (المغالطة الوصفية) ورأى أنّ هناك نوعا آخر من العبارات لا يوصف بالصدق أو الكذب، كقول رجل لامرأته "أنت طالق" أو "أوصي بتقديم ثرواتي لأطفال غزّة"، فهذه العبارات مثلا لا توصف بالصدق أو الكذب وبالتالي لا تنشئ مجرد قول أثناء النطق بها بل تؤدّي فعلا، فهي أفعال كلامية.

كما حاول "أوستن" التمييز بين نوعين من الأفعال، الأفعال الإخبارية والأفعال الأدائية، وتوصّل إلى أنّ هذا التمييز غير حاسم باعتبار كثير من الأفعال الإخبارية تؤدّي وظائف أدائية.

وقد رأى أنّ الفعل الكلامي مركّب من ثلاثة أفعال، تعدّ جوانب لفعل كلامي واحد وهي³:

أ. فعل القول أو الفعل اللفظي، اللّغوي (Acte Locutoire):

¹ ينظر: محمود عكاشة، النظرية البراغماتية اللّسانية التداولية، ص 87.

² نحلة محمود، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص 48.

³ ينظر: المرجع نفسه، ص 43.

وهو الفعل الذي يتألف من أصوات لغوية تنتظم في تركيب نحوي صحيح ينتج عنه معنى محدد، وهو المعنى الأصلي وله مرجع يحيل إليه.

ويراد به استخدام الألفاظ في جمل مفيدة، ذات بناء نحوي سليم يحمل دلالة، وفعل القول يشمل بالضرورة على أفعال لغوية فرعية وهي المستويات اللسانية المعروفة: التركيبية، الدلالية والصوتية، وهي عند "أوستن": الفعل الصوّتي ويعني به سلسلة من الأصوات المنتمية للغة ما، والفعل التركيبي الذي يؤلف وفقا للقواعد النحوية لتلك اللغة، والفعل الدلالي الذي يوظف تلك المفردات حسن معانيها ودلالاتها وماتحيل إليه داخل الجملة كقولنا (السماء تمطر) التي تحيلنا إلى كثير من المعاني فقد تكون إخبارا بأن السماء تمطر، أو تحذيرا من الجو، أو حتى أمرا بحمل المظلة أو وصفا لجمال المنظر في الخارج¹.

ب. الفعل الإنجازي، المتضمن للقول (Acte illocutoire):

هو المعنى الإضافي الذي يكمن خلف المعنى الأصلي داخل الفعل اللفظي، وهو الفعل الإنجازي الحقيقي فهو ينجز بقول ما، وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من النظرية برمتها. وقد اقترح "أوستن" في تسميته الوظائف اللسانية خلف هذه الأفعال: القوى الإنجازية، ومن أمثلة ذلك: السؤال، إجابة، إصدار تأكيد أو تحذير، وعد، أمر... وغيرها. فالفرق بين الفعل اللفظي والفعل الإنجازي هو أنّ الفعل الإنجازي يعد قياما بفعل ضمن قول شيء، في مقابل الفعل اللفظي الذي هو مجرد قول شيء.

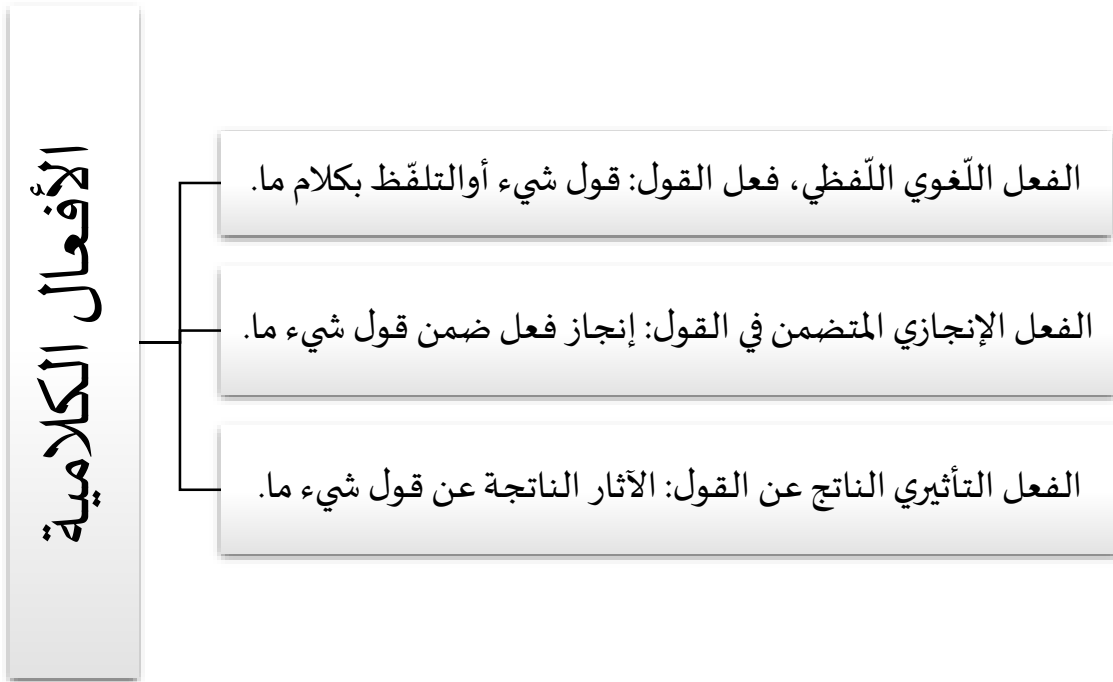
ت. الفعل التأثيري الناتج عن القول (Acte perlocutoire):

يقصد بالفعل التأثيري الأثر الذي تركه الفعل الإنجازي لدى المستمع، حيث يرى "أوستن" أنه مع القيام بفعل القول وما يصحبه من فعل متضمن في القول (القوة)، فإنّ الفاعل (الشخص المتكلم) تسبب

¹ ينظر: فان ديك، النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، 2000، ص

في وجود فعل ثالث " آثار في المشاعر والأفكار " ومنها: الهداية، التضليل، الإرشاد، الحزن، الغضب، ((كما فطن إلى أنّ الفعل اللّفظي لا ينعقد الكلام إلّا به، والفعل التأثيري لا يلازم الأفعال جميعا فمهما مالا تأثير له عند السامع، فوجّه اهتمامه إلى الفعل الإنجازي حتى غدا أساس هذه النظرية، فأصبحت تعرف به أيضا فتسمى أحيانا " النظرية الإنجازية")¹.

ويمكننا تلخيص البنية الكلامية في الشكل التالي:



وختاما يمكننا القول أنّ اللّسانيات التداولية شقّت طريقها خلال القرن العشرين بين مدّ وجزر وهي تواجه حركة إثبات الوجود وانتزاع المشروعية داخل مناهج تحليل الخطاب الأدبي، فكان لزاما عليها في هذه المرحلة الشاقّة والطويلة أن تحاور العلوم المجاورة والمناهج السائدة لتحديد موضوعها وتفرعاته في رحلة

¹ محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص 45-46.

البحث عن ذاتها وإثبات وجودها في ظل ذلك الزخم المعرفي المهول، فتثبت جدارتها وقدرتها كمنهج نقدي لغوي ناجع قادر على تحليل الخطاب وتأويله¹.

ولأنّ المعرفة الإنسانية تتّصف بصفّتها التراكمية فإنّ اللّسانيات التداولية هي رافد من روافد هذه المعرفة فقد تعددت مشاربها واختلفت مرجعياتها الفلسفية والفكرية بحيث نهلت من معين علوم مختلفة ذات توجهات معرفية علمية وأبعاد وأصول فلسفية هيأت لنشأة الدّرس اللساني التداولي سواءً أكان على سبيل الإشارة كما جاء مع دي سوسير، أو على سبيل الاستعمال اللّغوي كما جاء مع علماء الفلسفة التحليلية، والحقيقة أن هذين رافدين أصليين لنشأة هذا التوجه المعرفي، إلى جانب مؤثر آخر وهو الفلسفة الأمريكية البراغماتية، فهذه الاتّجاهات الثلاثة قد مهدت لنشأة التداولية في مجال اللغة والفكر اللساني الغربي الحديث، لتصبح بعد ذلك تيارا وعلمًا موازيا لتيار البنيوية².

ولعلنا نتوصّل إلى أنّه من واجب المحلّل والباحث اللّغوي معرفة حدود وتداخلات وعلاقات العلوم مع بعضها البعض حتى يتمكّن من تسميتها ومقارنتها مع غيرها وبالتالي ضبط حدودها ومفاهيمها خاصّة في ظلّ كثرة الأبحاث وظهور المفاهيم ذات الاستهلاك الواسع وتداخل المصطلحات والمفاهيم وهذا ما نلاحظه خلال الصّفحات القادمة حيث التداولية وتحليل الخطاب.

¹ ينظر: متلف آسية، الروافد الفلسفية والمرجعيات المعرفية للّسانيات التداولية -سؤال النشأة وخلفيات التّشكيل-، 2020 ص ص: 187 – 194

² المرجع نفسه، ص ص 187 – 194.

الفصل الثاني:

تداولية الخطاب والمفاهيم الإجرائية للتحليل التداولي.

- تداولية الخطاب.
- بين النص والخطاب.
- نظرية التلقظ وتحليل الخطاب.
- المفاهيم الإجرائية للتحليل التداولي.

تمهيد:

لقد أجمع مختلف الباحثين المحدثين والمعاصرين حول تداولية الخطاب وتحليله على زيادة " زريك هاريس " Zec Harris في هذا المجال، وذلك عام 1952م، بعد نشره لبحثه الموسوم (تحليل الخطاب Discours analysais) ومن خلاله اتّضح أنّ موضوع بحثه كان أوّل عمل لساني حاول توسيع حدود موضوع البحث اللّساني بجعله يتعدّى الجملة إلى الخطاب¹. ومن هنا عرف الخطاب تحوّلًا معرفيًا ابتداءً من نحو النّص، مرورًا باللّسانيات النّصية وصولًا إلى تحليل الخطاب، وهذه النقلة المعرفية الحاصلة أدت إلى إحداث جملة من الإشكالات التي تخصّ المصطلحات وحدودها ومن ذلك مصطلح " النّص " و" الخطاب"، واللّغة أيّا كانت هي أساس التعامل الإنساني ووسيلة للتعبير عن أوضاع وحالات وأفكار محددة، والمصطلح كما هو معلوم مفتاح العلم وألف بائه²، ومن هنا تأتي أهمية تحديد مفهوم " النّص " والخطاب" عملاً بمقولة فولتير الشهيرة " قبل أن نتحدث معي، حدّد مصطلحاتك"، وهذا التحديد المفاهيمي هو نقطة حاسمة لبيان وتحديد المفاهيم الإجرائية الخاصّة بتداولية الخطاب والتحليل التداولي لاحقًا.

¹ ينظر: باتريك شارودو ودومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ترجمة: عبد القادر المهيري، حمّادي صمّود، المركز الوطني للترجمة، تونس، دط، دس، ص44.

² ينظر: يوسف بريك، حول وضع العلوم الإنسانية ومشكلاتها من منظور ابستيمولوجي، مجلة جامعة دمشق، سورية، مج 15، العدد 4، 1999م، ص 106.

- أولاً- تداولية الخطاب:

(1) بين النص والخطاب:

يعد الحديث عن النص والخطاب من المواضيع التي نالت قسطاً كبيراً في الفكر التداولي، لأنّ تناول مفاهيم كلّ من النص والخطاب يساعد على بناء تصوّر أمثل وأنجع لطبيعة التواصل البشري، ومحاصرة الكمّ الأوفى من خصائصهما وقوانينهما التي هي دأب كلّ باحث في هذا العصر¹.

1. مفهوم النص:

لا يمكن أن تخلو حياة أي مجتمع من المجتمعات من النص، فحيث لا يوجد نص لا يوجد موضوع للدراسة والتفكير، ولعلّ معجم "لسان العرب" لابن منظور، خير مقصد يمكن الرجوع إليه لفهم دلالة النص بالرجوع إلى جذره اللغوي حيث ذكر: ((النصُّ: رَفَعُكُ الشَّيْءِ، نصَّ الحديث ينصُّه نصًّا: رَفَعَهُ، وكلّ ما أظهر فقد نصَّ (...)) يقال نصَّ الحديث إلى فلان أي رَفَعَهُ، ونصَّت الظبية جيدها: رَفَعَتْهُ، ووُضِعَ على المنصّة: أي على غاية الفضيحة و الشهرة والظهور، والمنصّة: ما تظهر عليه العروس لِتُرى، وهي تنتصُّ عليها لِتُرى من بين النساء، وقولهم: نصصتُ المتاع إذا جعلتُ بعضه على بعض، وكلّ شيء أظهرته فقد نصصتُهُ، ونصّ المتاع نصًّا: جعل بعضه على بعض، ونصّ الدابة ينصّها نصًّا: رفعها في السير وكذلك الناقة، وأصل النصّ أقصى الشيء وغايته، ونصّ كلّ شيء منتهاه))².

وبناء على هذا المفهوم فإنّ دلالة النصّ توجي إلى معانٍ كثيرة هي: الرَفْعُ، الظهور والوضوح وقمة الجلاء، التأكيد وجعل الشيء بعضه فوق بعض، أقصى الشيء وغايته ومنتهاه.

¹ ينظر: بولخطوط محمد، إشكالية النص والخطاب بين الأصل والفرع، مجلة دراسات، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، المجلد7، العدد2، 2018م، ص181.

² ابن منظور، لسان العرب، ج4، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1426هـ-2005م، مادة "نصص".

والنّص في مفهومه يعرف بأنه ما لا يحتمل إلا معنى واحد، أو ما لا يحتمل التأويل¹.

ويعرّف النّص في الدراسات الحديثة بأنه: ((بنية في أصلها متوالية من الجمل المترابطة فيما بينها تشكل استمراراً ونسيجاً على صعيد تلك المتوالية))²، وعند "هاليداي" و"حسن رقية" تشكل كلّ متتالية من الجمل نصّاً شريطة أن يكون بين هذه الجمل أو بين بعض عناصرها علاقات تتم بين عنصر وآخر وارد في جملة سابقة أو لاحقة (علاقة قبلية و علاقة بعدية)³، وفي اللسانيات الحديثة ورد مفهوم النّص في معجم اللسانيات: ((نصيّ مجموعة الملفوظات اللغوية التي يمكن إخضاعها للتحليل: فالنّص إذن عيّنة من السلوك اللغوي الذي يمكن أن يكون مكتوباً أو منطوقاً))⁴، ومن التعريف المعجمي ننتقل للتعريف الأدبي فقد أجمعت كلّ تعاريف النّص أنّه بنية لغوية قائمة بذاتها، وأنها ذات مدار مغلق، فهو عند "رولان بارت" Roland Barthes ليس وثيقة نعرف من خلالها الأديب وعصره، بل هو في حدّ ذاته هدف، فليس جوهره في الرسالة التي يحملها وإنّما في أدبيته ونظامه، وهو عند "تودروف Todorov" يمكن أن يكون جملة أو كتاباً بأكمله وأهمّ ما يحدّده هو استقلالته وانغلاقه⁵.

ولقد ظهرت آراء جديدة تتبنى فكرة أنّ النّص عبارة عن وحدة كبرى لا تتضمنها وحدة أكبر منها تتكون من أجزاء مختلفة تقع على مستوى أفقي من الناحية التّحوية وعلى مستوى عمودي من الناحية الدلالية، وقد اعتمدت هذه الآراء الجديدة في نظرية النّص على مفهوم "السياق الاتّصالي" بحيث ترى أنّ النصوص ليست سوى مجموعة من الرموز اللغوية المعبرة وأنّ وظيفتها إنّما هي الاتّصال الاجتماعي فلم يعد ينظر

¹ ينظر: محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص 17.

² سعيد يقطين، انفتاح النّص الروائي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 1991م، ص 13.

³ ينظر: محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 1991م، ص 13.

⁴ محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص 17.

⁵ ينظر: المرجع نفسه، ص 20.

للنص بالمفهوم التقليدي من خلال مكوناته الداخلية بل ارتقى إلى مفهوم جديد انطلاقاً من الوظيفة التي يؤديها¹.

2. مفهوم الخطاب:

تعددت التعريفات بشأن هذا المصطلح، ذلك بتعدد زوايا النظر والمنطلقات المعرفية للدارسين، ولهذا نجد أنفسنا أمام قائمة من التعريفات على اختلاف مرجعياتها الدراسية (لسانية، تداولية، سيميولوجية...) ومن بين التعاريف التي قدّمت للإحاطة بالمصطلح والتي تبدو في عمومها تعاريف جزئية تضيء جوانب هذا المفهوم، المفهوم اللغوي فقد جاء في لسان العرب: ((والخطاب والمخاطبة: مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطاباً، وهما يتخاطبان، والمُخاطبُ صيغة مبالغة تفيد الاشتراك والمشاركة في فعل ذي شأن))².

فمراجعة الكلام إذن عند "ابن منظور" تقتضي وجود المخاطب والمخاطب، ذلك لنجاح عملية التواصل.

ويعرّف "أبو البقاء الكفوي" الخطاب مشيراً إلى معناه الاصطلاحي بأنه: ((اللفظ المتواضع عليه، المقصود به إفهام من هو متيِّء لفهمه، احترز باللفظ عن الحركات والإشارات المفهومة بالمواضعة، وبالتواضع عليه عن الألفاظ المهملة، وب "المقصود به الإفهام" عن كلام لم يقصد به إفهام المستمع فإنه لا يسمّى خطاباً، وبقوله "من هو متيِّء لفهمه" عن الكلام لمن لا يفهم كالنائم، والكلام يطلق على العبارة الدالة بالوضع وعلى مدلولها القائم بالذات، فالخطاب إمّا الكلام اللفظي أو الكلام النفسي الموجّه نحو الغير للإفهام))³، ومن هذا التعريف فإنّ الخطاب هو كلّ كلام يشترط فيه إفهام الغير.

¹ ينظر: نعمان بوقرة، المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، ص 42، 43.

² ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص361.

³ الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، لبنان، دط، 1998م، ص 419.

وهو عند "عبد الهادي بن ظافر الشهري" ((كلّ منطوق به، موجّه إلى الغير بغرض إفهامه مقصودا مخصصا))¹.

وبالرجوع لمفهوم الخطاب في الدّراسات الغربية الحديثة، فإننا نلاحظ أنّ هناك من جعله مرادفا للمفهوم "السوسييري" "الكلام"، يقول "رابح بوحوش": ((تعود نشأة الخطاب الأولى إلى فردينان ديسوسير، صاحب كتاب "محاضرات في اللّسانيات العامة ... الكلام هو: نتاج فردي كامل يصدر عن وعي وإرادة، ويتّصف بالاختيار الحر، وحرية الفرد الناطق تتجلى في استخدامه أنساق للتعبير عن فكره الشخصي))²، وفي نفس السياق يذهب "جون ديوبو Dubois Jean-Paul" في تعريفه للخطاب بأنّه: ((هو اللّغة أثناء استعمالها، إنّها اللّسان المسند إلى الذات المتكلمة، فهو بذلك مرادف للكلام بالمفهوم السوسييري))³. فمن وجهة نظر اللّسانيات فإنّ الخطاب لا يمكن أن يكون سوى مرادف للملفوظ، وبالتالي لا يمكن أن يكون موضوع تناول لساني صرف وهذا ما جاء به "هاريس harisse" حيث عرّف الخطاب بقوله: ((ملفوظ طويل أو متتالية من الجمل تكون منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر بواسطة المنهجية التوزيعية وبشكل يجعلنا نظل في مجال لساني محض))⁴، ويعرفه "إميل بنفنديست Emile Benveniste" بأنّه: ((كلّ تلفظ يفترض متكلما ومستمعا، وعند الأوّل هدف التأثير على الثاني، بطريقة ما، فالخطاب يستلزم وجود متكلّم ومتلقّ بينهما توأصل))⁵، وبهذا التعريف فقد تجاوز "بنفنديست Emile Benveniste" حدّ الملفوظ إلى مفهوم جديد هو "التلقّظ" ونعني به الفعل الذاتي في استعمال اللّغة، والفعل الحيوي لإنتاج نص ما كمقابل للملفوظ الذي يجعل الموضوع اللّغوي المنجز والمنغلق والمستقل عن الذات المنجزة له، ممّا يتيح

¹ عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، ص 39.

² رابح بوحوش، الأسلوبيات وتحليل الخطاب، منشورات جامعة باجي مختار، عناية، دط، 2006م، ص71.

³ عمر بلخير، مقالات في التداولية والخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 2013م، ص 9-10.

⁴ محمود عكاشة، لغة الخطاب السياسي، ص 36-37.

⁵ المرجع نفسه، ص 37.

التلفظ دراسة الكلام ضمن مركز نظرية التواصل ووظائف اللّغة¹، وربط الخطاب بشروط إنجازه، وهذا التعريف يتضمن كلّ من الإنجاز الفعلي والقولي للخطاب وكلّ ما يتعلق بهما، وكل ما يتعلق بالمخاطب والمخاطب والقصد من التواصل وأدوات التأثير، وهذا يدخل تحت مصطلح الخطاب بكلّ أنواعه كالخطاب الشفوي اليومي أو الخطاب المكتوب والمذكّرات².

3. جدلية النّص والخطاب:

من بين القضايا التي شغلت الباحثين ولم يجمع على تحديدها العلماء والدارسون، قضية التمييز بين مصطلحي "النّص" والخطاب" ورفع اللبس والغموض حولهما، فنحن عندما نقرأ بعض الدراسات نجد كثيرا منها استخدمت مصطلح النّص بقصد استخدام مفهوم الخطاب، ودراسات أخرى تضع مصطلح الخطاب موضع النّص، بينما هناك دراسات تجعل المصطلحين مرادفان لبعضهما البعض ومن أبرز هؤلاء الدّارسين نجد "بول ريكور Paul Ricœur" الذي عرّف النّص بأنّه: ((كلّ خطاب تمّ تثبيته بواسطة الكتابة))³ وهو نفس رأي "ليتش وشورت litch et chort" إذ يصنّفان النّص على مستوى خطي، فهو ما نقرأ وهو تلك البنية السطحية الخطية⁴. وفي التفكير العربي نجد "محمد عابد الجابري" الذي يرى النّص بأنّه: ((رسالة من الكاتب إلى القارئ فهو خطاب))⁵، ويتضح الفرق بين المفهومين من خلال إجراء مقارنة بين علم النّص وتحليل الخطاب حيث يعرف الأوّل بأنّه الدراسة اللّغوية الهادفة إلى الكشف عن القواعد والتي تميّز النّص عن اللانص، وهو العلم الذي يصف النظام الداخلي للنّص فيما يعرف الثاني بأنّه دراسة النّص في علاقته بظروف إنتاجه⁶. وعليه فإنّ تحليل الخطاب يتجاوز تحليل النّص، وهذا الأخير يعرف بكونه قد يأتي قصيرا

¹ ينظر: محمود عكاشة، لغة الخطاب السياسي، ص 37.

² ينظر: المرجع نفسه، ص ص 37-38.

³ بول ريكور، نظرية تأويل الخطاب وفائض المعنى، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2006م، ص 57.

⁴ ينظر: سعيد يقطين، انفتاح النّص الروائي، ص12.

⁵ محمد عابد الجابري، تحليل الخطاب العربي المعاصر، دار الطليعة للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1985م، ص60.

⁶ ينظر: محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص73.

أو طويلا بينما يوصف الخطاب الطول، والملاحظ أنّ أغلب العلماء والدارسين في مجال تحليل النص والخطاب نادرا ما يميّزون بين المصطلحين بل ويلجّون على ضرورة الدراسة الشاملة لكلا الجانبين وعلى رأسهم " فان ديك Cornelius Van Allen " و" روبرت ديوبغراند Robert de Borgerand's " و" هاليداي Halliday " و"حسن رقية"، فالفرق الوحيد بين " تحليل النص " و"تحليل الخطاب" عند "فان ديك van dick" هو أنّ ما يطلق عليه العالم الأنجلو ساكسوني " تحليل الخطاب" يقابله في الدول الأوروبية وعلى رأسهم فرنسا مصطلح " تحليل النّص"¹.

(2) الخطاب من منظورالتداولية:

يعرّف الخطاب بأنّه انجاز في الزمان و المكان و يقتضي لقيامه شروطا أهمها المخاطب و المخاطب و تحدد كيان الخطاب مكونات تعلن عن حدوثه و هي² الأصوات و المفردات و التراكيب و الدلالة و التداول. أما في اللسانيات نجد الخطاب يساوي الكلام، و بهذا نستطيع القول بأنه عبارة عن نتاج فردي كامل يصدر عن وعي، و إرادة، و يتصف بالاختيار الحر، وحرية الفرد الناطق تتجلى في استخدامه أنساق للتعبير عن فكره الشخصي، يستعين في إبراز ذلك بآليات نفسية، و فيزيائية، لهذا فالكلام يولد خارج النظام، و ضد المؤسسة، لأنه السلوك اللفظي اليومي الذي له طابع الفوضى، و التحرر، و منه المولود اللغوي المسمى لغة جديدة³، ويعرّف الخطاب أيضا ((متتالية غير اعتباطية من الملفوظات))⁴، إنّ هذا التعريف يدرج الخطاب في ميدان التداولية (باعتباره ملفوظا)، ويفصله عن اللسانيات (باعتباره ليس جملة)، ففي ضوء نظرية الملانمة يكون للمتكلم مقصدين من وراء إنتاج ملفوظة، مقصدية إخبارية intention informative (مقصدية مقصدية تهدف إلى إثارة قناعات المستمع)، و مقصدية تواصلية intention communicative (مقصدية

¹ ينظر: محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النّص، ص 76.

² نور الدين السّد، مفهوم الخطاب والخطاب الأدبي، مجلة الخطاب، العدد 1، جامعة تيزي وزو، 1997م، ص 11.

³ بوحوش، رايح: الخطاب و الخطاب الأدبي و ثورته اللغوية على ضوء اللسانيات و علم النص – مجلة اللغة و الأدب (ملتقى علم النص)، العدد 12، ديسمبر 1997- ص 158.

⁴ بيرثود. أ.ج. ل: نماذج الخطاب في المواجهة، بيتر لانج، بيرن، محررون 2000. ص 135

تهدف إلى إثارة الشراكة مع المستمع، ومن ذلك يكون للمستمع نية الحصول على مجموعة القنوات التي تمثل موضوعا لمقصدية المتكلم الإخبارية، وتقوم هذه النظرية في مجملها على فكرة أنّ التواصل يرتبط بشكل جدّي بالقدرة على إعطاء الآخر قنوات و مقاصد، وهي القدرة التي تمّ وسمها في الأدب المعاصر بنظرية الذهن في العلوم المعرفية، وهي مقدرة داخلية ترتبط بقدراتنا اللسانية باعتبارها وسيطا تمثيلا للمعنى¹.

إذن و من خلال كل ما سبق، يمكننا القول إن الخطاب هو كلام مباشر أو غير مباشر شفوي أو مكتوب، و يلقي على المستمعين قصد التبليغ و التأثير، و يختلف نوع الخطاب باختلاف مضمونه و المواقف التي يلقي فيها، و من هنا تعدد الخطاب فمنه الخطاب السياسي، و الاجتماعي، و الديني، و العلمي، و التعليمي... الخ.

(1) التلفظ وعلاقته بالتداولية:

يهتم الدارسون في هذا المستوى بدراسة الآثار التي تشير إلى عنصر الذاتية بما فيها الضمائر و العلامات الدالة على الزمان و المكان و ذلك في الخطاب، فهُم يدرسون الأقوال و الصيغ التي تتجلى مرجعيتها و دلالتها في سياق الحديث و هي تعتبر أقوالا مهمة إذا درسناها خارج السياق و هذه العناصر اللغوية التي لا نعرف دلالتها المرجعية إلا من خلال السياق، تتمثل في ضمائر الشخص، و المكان، و كل العلامات الأخرى التي تظهر و تبرز الكيفية التي تجري بها عملية التلفظ².

¹ ينظر: ماينجيناو، العناصر اللغوية للنص الأدبي، ص 07.

² ينظر: نواره بوعباد، دراسة تداولية للخطاب التعليمي الجامعي باللّغة العربية، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية، الجزائر، 2001، ص ص 127-155.

ولقد حدد "بنفنيست Benveniste" مصطلح التلقُّظ أو الحديث فقال: ((التلقُّظ هو إجراء اللّغة في الاستعمال من خلال فعل فردي))¹، كما حدّده أيضا كالتالي: هو الحدث الذي بمقتضاه تتحصل الأدلة اللّغوية، و التي تضطلع بها الذات الناطقة في ظروف زمانية و مكانية خاصّة، و بهذا تصبح كلمة خطاب مرادفة للتلقُّظ (الحديث)²، بالإضافة إلى ذلك ما قاله ديكرودucrot و أنسكومبر Anscombe في أنّ التلقُّظ (الحديث) هو ذلك النشاط الكلامي الذي يصدر عن المتكلم في تلك اللّحظة التي هو فيها بصدد الحديث³. و يقول (ديكرود) في مكان آخر: ((عندما نتحدث عن لسانيات التلقُّظ أو الحديث، فإننا نأخذ هذا المصطلح بمعناه الضيق، فلا نأخذ المظهر الفيزيائي لبث أو استقبال الكلام الذي يندرج ضمن علم النفس اللغوي أو أحد تفرّعاته، و لا التحولات التي تطرأ على المعنى العام للكلام بسبب الوضعية، إنما المقصود هو العناصر التي تنتهي إلى اللغة و تنوع دلالتها من كلام إلى آخر مثل: أنا، أنت، هنا، الآن،... و بمعنى آخر إنّ الشيء الذي تحتفظ به الدراسة اللسانية هو البصمة التي تتركها عملية التلقُّظ (الحديث) في الكلام))⁴.

والتلقُّظ هو أساس من أسس التداولية ظاهريا، إذ بدونه لا تحدّد التداولية كعملية وممارسة فعلية للكلام، خاصّة وأنّ التداولية تنطلق من فكرة جريان الكلام على الألسن، أي من التلقُّظ ذاته كعملية تخصّ الفرد، وكلتا العمليتان كما ذكرنا تخضعان لعامل السياق، باعتباره الإطار المجهول الذي نبحت عنه في تبعية الخطاب حتى نتمكّن من فهم الكلام و معرفة الغرض منه، يقول "محمد خطابي" في هذا السياق: ((إنّه كلّما توفر المتلقّي على المعلومات عن هذه المكوّنات (المتكلم، المتلقّي، الزمان والمكان ونوع الرسالة) تكون له حظوظ قوية في فهم الرسالة وتأويلها، أي وضعها في سياق معيّن من أجل أن يكون لديها معنى))⁵، وبالتالي

¹ ينظر: نواره بوعباد، دراسة تداولية للخطاب التعليمي الجامعي باللّغة العربية، ص 177

² ينظر: تمثيل للعالم، مدخل إلى دراسة بعض ظواهر التداولية في اللغة العربية (الخطاب المسرحي أنموذجا) – رسالة ماجستير، ص 30.

³ بلخير، عمر: الخطاب تمثيل للعالم، مدخل إلى دراسة بعض ظواهر التداولية في اللغة العربية (الخطاب المسرحي أنموذجا) – رسالة ماجستير، 1997.

⁴ ينظر: بوعرفة زهرة، البعد التداولي في الخطاب الرياضي "الكلاسيكو أنموذجا"، ص 40.

⁵ محمد خطابي، لسانيات النّص "مدخل إلى انسجام الخطاب"، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1991م، ص 297.

على محلّ الخطاب فهم ملابسات السياق وكشفه كون ذلك ما تستوجه بعض المفاهيم اللغوية باعتبارها تتطلّب معلومات سياقية أثناء التأويل ومثال ذلك الضمائر " أنا، أنت، هم... وغيرها.

إنّه لكي تتحقّق السيرورة اللسانية، ويحقّق التحادث فعاليته لا بدّ من وجود اتّصال يمثل قناة طبيعية، وارتباطا نفسيا بين المرسل والمرسل إليه، هذا الاتصال الذي يسمح بين الخطاب وبيقيه متواصلًا¹، فالمتكلم في كلّ عملية تواصلية هو بحاجة لمستمع مدرك للعلامات اللغوية، والغير لغوية وما تتضمنه من دلالات ضمنية خفية وأخرى ظاهرة وكلّ ذلك متمثلا في كلام المرسل ومضمون الرسالة بالإضافة إلى التمييز بين الأبعاد التركيبية والأبعاد الوظيفية للعلامة والإشارة، حيث تتجلى وظيفة الإشارة في إيصال الأفكار ممّا يستلزم موضوعا أو شيئا نتحدّث عنه كما يستلزم مرجعا وإشارات².

(3) نظرية التلقظ وتحليل الخطاب:

1. التلقظية وبعدها المعرفي في تحليل الخطاب:

يعود مصطلح التلقظية أو الملفوظية (linguistics Enonciative) إلى التعريف الذي قدمه إميل بنفنست لفعل التلقظ: ((التلقظ هو هذا التوظيف للغة بواسطة فعل استعمال فردي))³ والملفوظية ترجمة للمصطلح الفرنسي Enunciation الذي أشار إليه شارل بالي Charles Bally (1947,1865)، وبتجاهنا إلى الاعتماد على اللسانيات التلقظية ومقارباتها للفعل التواصلية فنحن سنكون إزاء استخراج مجموعة من العناصر اللغوية المؤثرة في عملية التواصل، لا نعني هنا ما يشبه المقاربة التداولية للفعل التواصلية، بل إن مقارنة عملية التلقظ من الزاوية التلقظية التي تروم تأويل الإشارات والرموز اللغوية داخل النص لا من حيث علاقة هذه العناصر بعناصر خارجية ولكن يتم

¹ ينظر: بيير جيرو، الأسلوب والأسلوبية، ترجمة المنذر العياشي، ط1، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990م، ص 63.

² ينظر: المرجع نفسه، ص 63-64.

³ محمد خطاي، لسانيات النصّ "مدخل إلى انسجام الخطاب"، ص266.

ذلك انطلاقاً من عناصر داخل هذا النص لا يتم فهمها إلا انطلاقاً من قرائن لا يمكن الفصل بينها وبين سياق التلفظ، فمثلاً الوصف البسيط لفعل مثل (استشار)، أو لرابط مثل (لكن)، أو ظرف معين مثل (بصدق)، أو حتى النفي لا يمكن له أن يحد من المحتوى الدلالي الذي يحمله، فكلّ هذه التعبيرات تفترض الأخذ بعين الاعتبار كل ما هو متعلق بعملية التلفظ؛ سواء ما هو لغوي أو غير ذلك، ولا تقتصر فقط على الوصف اللساني للجمل، بعبارة أخرى نوّكد على أنّ الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التداولية في العبارة يساهم في الوصف اللساني لها، كون الأبعاد التداولية المرتبطة بعملية التلفظ مشتركة مع استعمال اللّغة¹.

يشكل مفهوم التلفظية نظرية في التداوليات ما بعد أوستن وسيرل، وقبل التطرق إلى خصائص هذا المفهوم لا بد من الوقوف على التمييز الشهير الذي قام به سوسير بين اللّغة والكلام، هذا الكلام يتضح من خلال مظهرين، المظهر الإجتماعي (المتعارف عليه)، والمظهر الفردي، إلا أنّ سوسير اهتم بالبعد الاجتماعي واعتبره مقياساً للحكم على باقي المظاهر الكلامية الأخرى، كونها غير متناهية ولا يمكن ضبطها، مؤكداً أيضاً على السمة التجريدية التي تميز اللّغة باعتبارها نظاماً من الأدلة (جمع دال)، فهي ليست سوى رصيد من المعارف الذي يحصل لدى الفرد من خلال هذا الأداء الفردي للّغة²: ((لولا وجود عدد من الباحثين من حادوا عن فكر "سوسير Ferdinand de Saussure" لبقيت اللّغة هي محور الدراسات اللغوية، ولأهمّل الجانب الفردي منها (الكلام)، من بينهم نجد أندري مارتيني A. Martinet، الذي أولى أهمية للفظ، ويعتبر معالجته من الطرائق التي تؤدي إلى معرفة اللّغة)).³ يقول أندري مارتيني: ((إنّ هذا التمييز بين اللّغة والكلام قد يؤدّي إلى الاعتقاد بكون نظام اللّغة ونظام الكلام مستقلّان عن بعضهما ... والحقيقة أنّه ينبغي أن نفتنح بأنّ الكلام هو الذي يجسد نظام اللّغة،

¹ حسن برزيكو، في الحوارية والتلفظية، العلوم المعرفية وتحليل الخطاب، دت، دط، ص 11.

² المرجع نفسه، ص 11-12.

³ ذهبية الحاج حمو، لسانيات التلفظ وتداوليات الخطاب، الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر طبعة 2012، ص 58.

ولا يمكن التوصل إلى معرفتها (اللغة) دون معالجة الكلام¹). ومنذ هذا التقسيم الذي قام به سوسير لمفهوم اللغة والكلام، ظلّ التصوّر الجامد للغة خصوصا من طرف البنيويين بمختلف توجهاتهم الذين أغفلوا هذه الحركية التي تتميز بها اللغة، خصوصا في الخطابات، إذ ركزوا فقط على هذا النظام اللساني وهذه البنى التي تربطها مجموعة من العلاقات في حيث تم إهمال الكلام باعتباره لا يخضع لأي قواعد محددة لا في مسألة التصويت أو غيرها من الأبعاد اللغوية². إلا أنّ بظهور مجموعة من الدراسات اللغوية الحديثة كالبراغماتية ونظرية التلقظ أولت اهتماما بهذا الأداء الفردي باعتباره من الأساس التي يقوم عليها الخطاب، ولم يعد النظر إلى الكلام كما كان ينظر إليه البنيويون، بل أصبح جزءا لا يتجزأ من عملية تحليل الخطاب³. ولقد جسّد التصور الجديد مفاهيم من قبيل أنّ اللغة ليست فقط مجموعة من الرموز والعلامات اللغوية الثابتة والمستقرة في أذهان من ينتمي لعشيرة لغوية ما، ولكن أصبحت اللغة نشاط فردي، أو بالأحرى فعالية كلامية، هنا تحددت نقطتان أساسيتان: التلفظ Enonciation باعتباره ذلك الفعل الذي ينتج من خلال عملية الكلام، و الملفوظ Enoncé، باعتباره نتيجة للفعل الأول، ومن هنا يمثل التلفظ ذلك النشاط الكلامي التي يصدر من المتكلم في لحظة من اللحظات، أي تلك الدينامية والممارسة التي تتجلى لديه عند التفاعل مع الآخر⁴، فالملفوظ هو: ((كل جزء من الخطاب صادر عن شخص واحد يقع بين صمتين لنفس الشخص، وهو غير مطابق للجملة، بما أنّ عددا من اللفوظات قد تتكون من كلمة أو مركب أو جملة غير تامة))⁵. في حين أنّ الخطاب ((مجموع اللفوظات المنتجة لتحقيق هدف محدد وفق

¹ ينظر: بوعرفة زهرة، البعد التداولي في الخطاب الرياضي "الكلاسيكو أنموذجا"، جامعة أبي بكر بلقايد، قسم اللغة والأدب العربي، تلمسان الجزائر، 2015م، ص 22.

² ينظر: حسن برزيكو، في الحوارية والتلفظية، العلوم المعرفية وتحليل الخطاب، ص 11.

³ المرجع نفسه، ص 12.

⁴ المرجع نفسه، ص 12.

⁵ ماري أن بافو و جورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة محمد الراضي، المنظمة، بيروت، ط1 2012، ص 414.

استراتيجية خاصة)).¹ أما النص، فهو متوالية لسانية متجانسة تشكل وحدة تجريبية، ويكون مصدرها متلفظ وفق ضوابط وفاعلية مجتمعية ثابتة.²

ومن خلال هذه التعريفات يظهر أنّ مفهوم الملفوظ يتداخل مع بعض هذه المفاهيم القريبة، ولعل بيان الفوارق الدلالية والمفاهيمية بين هذه المفاهيم يساهم في تبيان الأبعاد المعرفية لمفهوم التلفظية، فالفرق بين الملفوظ والنص له بعدان يتجلى الأول في أنّ الملفوظ لا يقتضي بالضرورة أن يكون هناك أكثر من مشارك في عملية التفاعل، أما الثاني فهو أنّ النص مفهوم بنيوي، بالنظر إلى أنّ النص نسق من العلامات ذات دلالة كلية، وهذا التفريق بين النص والملفوظ يحيلنا بالضرورة إلى التفريق بين الملفوظ والخطاب، إذ أنّ الخطاب يحمل في طياته مفهوميين قريبين، الأول هو الملفوظ الذاتي الذي يرتبط بمقام التلفظ، حيث كان إميل بنفست Émile Benveniste قد حصر قرائن الذاتية في ثلاثية "أنا، هنا، الآن"³، أما الثاني فهو تلك النصوص المتجانسة فيما بينها من حيث الأسلوب أو الرؤية⁴.

2. تحليل الخطاب حسب نظرية التلقّظ:

إنّ تحليل الخطاب بالاستناد على نظرية التلقّظ هو استناد بالضرورة على الدّراسات والأبحاث والنظريات التي أتى بها كل من "إميل بنفست Émile Benvenist" و "أوركيوني Orkuini" و "ديكرو dikro" و "مانغنو mankno"، حيث يمكّننا هذا من تحديد درجة التزام المتكلم بخطابه (ملفوظه)، وتتبع آراءه التي تحتوي على الذاتية Subjectivity، إذ إنّ الذات المنتجة للخطاب مقترنة بحضور هذه الذاتية في هذا الخطاب نفسه، فإدخال الذاتية في اللّغة يمكّن المتكلم من امتلاك اللّغة في ذلك المكان والزمان، ويساهم

¹ ماري آن بافو و جورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ص 407.

² حسن برزيكو، في الحوارية والتلفظية، العلوم المعرفية وتحليل الخطاب، ص 11.

³ ينظر: بوعرفة زهرة، البعد التداولي في الخطاب الرياضي "الكلاسيكو أنموذجا"، ص 26.

⁴ حسن برزيكو، في الحوارية والتلفظية، العلوم المعرفية وتحليل الخطاب، ص 11.

أيضا في إدخال المتكلم لنفسه في الخطاب، وهو أمر محوري في عملية تحليل الخطاب¹. إن فكرة الذاتية في الخطاب يمكننا من تتبع التحولات اللغوية التي حدثت داخله، حيث يبني المتكلم ذاته (الإيتوس) ويبني عالمه، ممّا يحتم علينا تحديد المتلفظ في اللحظة التي يتلفظ فيها بملفوظه، حيث يقول صلاح فضل: ((أنا لو جعلنا فكرة فاعل القول تتضمن الاعتبارات المتصلة بالسيرة الذاتية، وظروفه النفسية والاجتماعية لأصبح من المستحيل حصر المجال الضروري لتحليل الخطاب ونظامه بطريقة علمية كافية))².

(4) فرضية تداولية الخطاب:

بالرغم من أنّ "تحليل الخطاب" ينظر إلى "الخطاب" بأنّه ظاهرة لسانية تستجيب لمجموعة من القواعد الخاصّة، إلا أنّ التداولية تراه ظاهرة تداولية يمكن أن يُحلّل وفقا لنفس المبادئ التداولية المنطبقة على الملفوظ³. كما يرى تحليل الخطاب بأنّ الخطاب عبارة عن مجموعة من الوحدات اللّسانية وهي الجملة غير أنّ التداولية ترى هذه الوحدات هي وحدات تداولية متمثلة في الملفوظات ذلك لكون التمييز بين الجملة والملفوظ يعدّ طابعا أساسيا في الدرس التداولي، فإذا كانت الجملة جوهرًا نظريًا يمكن تعريفها عن طريق قواعد علم التراكيب الخاضعة لها، فإنّ الملفوظ يعدّ مجموعة الجمل التي يتلقّظ بها المتكلم في مقام محدّد، ففي حين تعبر الجملة على مالا نهاية من الملفوظات، فإنّ الملفوظ يبقى رهينا بظروف إنتاجه بحيث يمكن لشخصين أن ينطقا بنفس الجملة ولكن ليس باستطاعتهم إنتاج الملفوظ نفسه ممّا يدلّ على استقلالية علم التراكيب⁴.

¹ حسن برزيكو، في الحوارية والتلفظية، العلوم المعرفية وتحليل الخطاب، ص 15.

² صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مطابع السياسة، علم المعرفة، الكويت، 1992، ص 99.

³ ينظر: لبوخ بوجملين، تداولية الخطاب، أهمية نظرية الذهن في تحليل الخطاب، ص 55.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ص 55.

لعل التمييز بين الجملة والملفوظ يسمح لنا بإدخال عناصر مفرداتية في ميدان التداولية وهي عناصر في الحقيقة غير قابلة لترجمتها على المستوى اللساني فهي بالتالي غير قابلة للكتابة ومن ذلك مقامات الحال التي تعدّ حالات سابقة ولاحقة ومصاحبة لعملية التعبير الكلامي كالمؤشّرات الشفوية والغير شفوية¹.

وهناك مبرر آخر للتمييز بين الجملة والملفوظ وذلك لأنّ مقامات الحال تستدعي المعطيات غير اللسانية للتعبير عنها تحتاج أيضا إلى المعطيات المعجمية، وهناك العديد من الأمثلة التي تسمح بإبراز الهوية بين التأويل اللساني الفعلي للجملة السابقة والتأويل التداولي الكامل لملفوظ ما، هذا التأويل الذي لا يمكن أن يتم بواسطة معيار قياسي أو بالرجوع إلى ظروف الإنتاج فقط.

أ. الأب يقول لابنه: إذهب واغسل أسنانك.

ب. الابن: لم يغلبني النعاس بعد.

فلكي يتمكّن الأب من فهم جواب ابنه بشكل صحيح بأنّه لم يستجب للطلب، فلا بد من أن يأخذ بعين الاعتبار أنّ الابن يدرك تماما بأنّ القصد من غسل أسنانه هو الذهاب إلى النوم، وأنّه لا يرغب في النوم في ذلك الوقت، حينها تكون هذه المعطيات هي المرجعية التي تسمح للوالد بالفهم الكامل بأنّ ابنه يرفض الطلب.

ومما سبق يمكن القول بأنّ الخطاب ليس وحدة لسانية ولا وحدة تداولية ولكنه تركيبية من الوحدات

التداولية².

¹ لبوخ بوجملين، تداولية الخطاب، أهمية نظرية الذهن في تحليل الخطاب، ص 55-56.

² المرجع نفسه، ص 57.

- ثانيا- الأدوات والمفاهيم الإجرائية لتحليل الخطاب:

في هذا السياق يمكن تحديد أهم المفاهيم الإجرائية لتحليل الخطاب من حيث التداولية، والتي تعدّ ذات طابع وأصل معرفي بنيوي، ذلك وفقا لما قدّمه اللّساني "فردينان ديسوسير" من خلال تحديده لمستويات التحليل معتمدا في ذلك على اللّسان باعتباره مجموعة من البنى المرتبطة فيما بينها، مهملًا بذلك الكلام وعدّه عنصرا ثانويا.

ولعلّ التداولية التي استنتجت هذه المفاهيم في تحليل الخطاب ركّزت على العناصر الأساسية للعملية التواصلية، وهي: المخاطب أو المتكلم أو المتلقّي، وعلاقته بالمتلقّي المخاطب، بالإضافة لمكان وزمان الخطاب، والأحكام الصادرة في عملية التعبير، وهذا التطوّر الذي أدركته التداولية في مجال تحليل الخطاب هو نتاج إدراكها لظاهرة التواصل الإنساني بالإضافة لردّ الإعتبار لكثير من الظواهر الكلامية الجوهرية في العملية التخاطبية.

(1) العلوم المعرفية والخطاب:

معلوم أن الخطاب يتشكل من أبيئة لغوية، ممّا يحتم على أيّ مقارنة أن تتأسس على اللّغة بشكل كلي، لكن عملية مقارنة الخطاب كثيرا ما تتجاوز التحليل البنيوي المعتمد على التحليل السطحي للبنى اللّغوية، بل أصبح الخطاب خصوصا مع المقاربات التداولية يحمل مجموعة من الخصائص اللّغوية التي لم ولن يكون ممكنا استخراجها وفهمها وتفسيرها بشكل نقدي في عملية تحليل الخطاب دون تجاوز هذا الوصف السطحي نحو المقاربة المعرفية لاستعمال اللّغة¹.

لقد تزامن ظهور البراغماتية - باعتبارها علما يهتم باستعمال اللّغة - مع ميلاد العلوم العرفية حيث ألقى أوستن محاضرات "ويليام جيمس" سنة 1955، في حين أنّ ظهور مجموعة من المقالات المهمّة في تاريخ

¹ حسن برزيكو، في الحوارية والتلفظية، العلوم المعرفية وتحليل الخطاب، ص2.

العلوم المعرفية كان بعد سنة من محاضرات أوستن، وفي جانب آخر كان مجموعة من فلاسفة اللّغة يوسعون من نظريتهم في الأعمال اللّغوية، إلّا أنّهم تشبّعوا بعمليات الصورنة وشدّدوا على جوانب المواضعة في اللّغة، مقابل الجوانب غير الاصطلاحية، وما يثير الاهتمام أيضا هو أنّ "بول غرايس" أيضا نشر مقالته في الدلالة سنة 1957، وغيرها من الندوات التي أقيمت في مجال الذكاء الاصطناعي، ولقد ساهمت الدراسات البراغماتية والأبحاث الذي ظهرت منتصف القرن الماضي، خصوصا مع غرايس وأوستن وسيرل وديكرو وغيرهم، في ظهور مجموعة من المفاهيم المتعلقة بتحليل الخطاب والتي تجاوزت المقاربات التقليدية في مقارنة استعمال اللّغة، فمثلا: "اقترح غرايس تعريفا للدلالة غير الطبيعية... أن نقول إنّ القائل قصد شيئا ما من خلال جملة معينة، فذلك يعني أن هذا القائل كان ينوي وهو يتلفظ بهذه الجملة إيقاع التأثير في مخاطبه بفضل فهم هذا المخاطب لنيته، (...) وكان غرايس بين أن... تأويل جملة غالبا ما يتجاوز كثيرا الدلالة التي نعزوها إليها بالمواضعة."¹

هذا إلى جانب ما جاء به ديكرو كمبدأ تعدّد الأصوات في الملفوظ الواحد، وغيرها من المفاهيم التي تجاوزت التحليل البنيوي واتّجهت نحو الاهتمام بالحالات الذهنية للمتكلم والمستمع كون عملية فهم وإدراك اللّغة هي عملية معقّدة تختلف جزئيا من شخص لآخر، مما يستلزم الاهتمام بطرق إدراك المتكلم لما يرغب في قوله وما فهمه المستمع، دون نسيان مجموعة من العناصر التي تعطي أحيانا و تنقص أحيانا من دلالة مجموعة من الألفاظ، خصوصا ما يتعلق بالسياق، فغالبا ما تكتسي مجموعة من الألفاظ دلالات أخرى، قد تأخذها من كلمات مجاورة لها، أو قد السياق عاملا في إضفاء تغيرات جزئية أو كلية على هذه العبارات، إضافة إلى البعد الإقناعي في الخطاب. وهو المهم. ما الذي يجعل الشخص يقتنع؟ أ بسبب النسق اللغوي داخل الخطاب؟ أم بسبب أبعاد ذهنية إدراكية للمعاني؟ ولماذا أساسا يستخدم المخاطب هذه

¹ أن روبول و جاك موشلر. التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة 1، 2003 ص ص 53، 54، 55.

الحجج؟ أين يكمن الإقناع بالذات؟ أم في السيرورة الإدراكية لتلك الحجج؟ أم في طريقة تصنيف الدماغ لتلك الحجج؟ أم في السيالة العصبية التي تنتجها تلك الحجج والآليات اللغوية؟ وهذا الإدراك معلوم أنه يختلف من شخص لآخر، وتأثير السيالة العصبية على مجموعة من العمليات الذهنية يختلف من شخص لآخر، مما يجعل الاقتناع يختلف باختلاف طرق اشتغال الذهن في معالجة هذه العمليات المعرفية والعصبية¹.

هذا إلى جانب عمليات التلفظ، والعناصر الحوارية داخل الخطاب، وهما العنصران اللذان سنتطرق لهما في المحاور القادمة، دون أن ننسى الخصائص المعرفية والعمليات الإدراكية التي تشتغل في فهم مجموعة من الآليات البلاغية الشعرية؛ كالاستعارة (الاستعارة البعيدة) والكناية والمجاز...، وغير ذلك من الوسائل اللغوية التي تحتاج إلى إعمال العقل لاستخلاص الفائدة من استعمالها، أي أنّ اشتغال الذهن هنا هو الأساس من عملية المقاربة المعرفية لتحليل الخطاب. أي ضرورة مقاربة العمليات العصبية والإدراكية لفهم اللغة، وتبسيط الضوء على الجوانب الدلالية من فهم هذه العبارات والملفوظات داخل سياق محدد دون آخر، و دون أن نغفل العناصر الصوتية والإيقاعية وحتى ما يرتبط بشكل المتكلم وهيأته وهويته ولونه ونسبه...، فهي مجموعة من المكونات التي تمثل في حد ذاتها نسقا متكاملًا يجعل من عملية توصيل وإفهام الملفوظ أمرا ممكنا أو العكس، وأي فصل بين هذه المكونات يجعل من مقاربة الخطاب وتحليله معرفيا قاصرا ولا يشمل كل العناصر المتدخلة في إنشاء الملفوظ وتوصليه وإقناع المتلقي بأمر ما².

((فعلى التحليل النصي للقول أن يشمل كل ما يشير إليه النص من موقف الفاعل الداخلي تجاه قوله وبهذا فإن النص يقدم دائما باعتباره «موسوما Marque» أو «غير موسوم» بطريقة شخصية، أي أنه يتصل بفاعل يتجلى فيه معبرا عن رأيه أو وجهة نظره مشيرا إلى تجربة أو حدث متعلق به ذاته وعندئذ

¹ حسن برزيكو، في الحوارية والتلفظية، العلوم المعرفية وتحليل الخطاب، ص 3.

² المرجع نفسه، ص 3، 4.

يصبح موسوماً أو متصلاً بوقائع ومعارف موضوعية بعيدة عن القائل وعندئذ يكون غير موسوم هذان الوضعان الأساسيان للخطاب بكل ما يدخلهما من تعديلات وتداخلات يتجلىان نصيباً من خلال العوامل

التالية:

- مؤشرات الشخص والمكان والزمان

- كفيات القول التي تحدده مثل موقف التأكد واليقن أو الشك¹.

هذا إلى جانب وجود مجموعة من الخطابات؛ قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، تحتوي على مجموعة تسمى المتضمنات والمضمرات داخل الملفوظات، إضافة إلى أنّ الوصف البسيط لفعل مثل (استشار)، أو لرابط مثل (لكن)، أو ظرف معين مثل (بصدق)، أو حتى النفي، لا يمكن له أن يحد من المحتوى الدلالي الذي يحمله، فكل هذه التعبيرات تفترض الأخذ بعين الاعتبار كل ما هو متعلق بعملية التلفظ؛ سواء ما هو لغوي أو غير ذلك، ولا تقتصر فقط على الوصف اللساني للجمل، بعبارة أخرى الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد التداولية في العبارة يساهم في الوصف اللساني لها، كون الأبعاد التداولية المرتبطة بعملية التلفظ مشتركة باستعمال اللغة، وكل إهمال لأي بعد ما، بإمكانه تعطيل الوصف اللساني للعبارة، دون ذكر الخلل الذي سيحدث على مستوى عمليات التأويل وفهم الخطاب².

كما نشير أيضاً إلى المتلقي الذي يستهدفه المتكلم من خلال خطابه، حيث يمكن تقسيم المتلقي إلى متلقي عام وآخر خاص.

¹ صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، أغسطس 1992، ص 90.

² ينظر: حسن برزيكو، في الحوارية والتلفظية، العلوم المعرفية وتحليل الخطاب، ص 16.

(2) التداولية وطرفا الخطاب (علاقة المخاطب بالمخاطب):

يقدم الخطاب على أساس أنه " موسوم Marque " بطريقة شخصية، أو شكل يحمل طابعا ذاتيا للمتكلم، أي أنه يتصل بفاعل يتجلى فيه وذات مرتبط بها، معبرا عن رأيه ووجهة نظره وعن إيديولوجيته و أفكاره وأحاسيسه، فهو خطاب مباشر تلقظ به المتكلم بشكل صريح يُبين وجوده داخل هذا الخطاب، ودون أن يلغي وجوده وموقفه. هنا يصبح الخطاب مجرد وصف المتكلم الكاتب، لا يشكل أيّ تعبير عن حكم قيمة صريحة عنه أو عمّا يتلفظ به¹.

تصبح الظاهرة الخطابية واضحة بشكل أكثر عند اللجوء إلى سمات الخطاب غير المباشر، إذ يتم اللجوء إلى استخدام الخصائص اللغوية للكاتب، وليس الخصائص اللغوية والأنماط اللغوية للمتكلم أو المتلفظ بالخطاب، إذ من المعروف أنّ مجموعة من الخصائص اللغوية وغير اللغوية والأنماط اللغوية قد تعبر عن انتماء عرقي أو قد تعبر عن أيديولوجية معينة وغيرها من الأفكار التي من الممكن تمريرها دون اللجوء إلى الخطاب المباشر الذي يربط ذاتية المتلفظ بما يتلفظ به، فإعادة إنتاج هذه الأنماط اللغوية وإعادة التلقظ بها يدخل في مسألة المحاكاة، محاكاة الآخرين بشكل تهكمي أو بشكل ساخر أو غير ذلك. حيث يحاول المتلفظ إيصال الخطاب وهو يرتدي قناعا، أي دون المساس بجوهره ودون إحداث أي تغيير على المستويات اللغوية².

ولقد عُني التداوليون بالعلاقة التواصلية بين المتكلم والمتلقي (المخاطب)، وانصبّ جلّ اهتمامهم على تلك العلاقة، فالمتكلم في نظر التداوليين هو المنتج للأداءات اللغوية، والمخاطب هو المتلقي لتلك الأداءات اللغوية الصادرة عن المتكلم، واللغة بكلّ استعمالاتها هي الوسيلة الرابطة بين هذين الطرفين، كما اهتم

¹ حسن برزيكو، في الحوارية والتلفظية، العلوم المعرفية وتحليل الخطاب، ص 15.

² المرجع نفسه، ص 16.

التداوليون بكلّ ما يحيط بالتواصل بين طرفي الخطاب من ظروف تسيطر أو تؤثر على تلك العلاقة التواصلية، ولقد ركّزت التداولية في دراستها للظواهر اللغوية على جملة من الأهداف وهي¹:

- القصديّة عند المتكلّم.
- أنواع المعنى وذكرها كثيرا من القضايا المتعلقة في سياق استعمال اللّغة.
- الاهتمام بكلّ ما يتصلّ بالعمل التخاطبي للوصول إلى المعنى.
- إفادة المخاطب ما ليس عنده.
- المؤثرات المعرفية.

* المبادئ المستفادّة من ظاهرة علم المخاطب:

من أهم المبادئ التي يركّز عليها التداوليون مبدأ الإفادة ويختص هذا المبدأ بالمخاطب، ومبدأ القصد ويختص هذا المبدأ بالمتكلّم². ويعني التداوليون بضرورة إيصال الكلام من المتكلم إلى المخاطب وفق مبادئ تركّز على المعنى المراد بعيدا عن اللبس، أو الغموض أو التوهّم أو المجاز³. ومن أهم هذه المبادئ نذكر:

1. مبدأ الإفادة:

يراد بالإفادة حصول الفائدة لدى المخاطب من الخطاب الذي يقدمه المتكلّم، ووصول الرسالة الإبلاغية إليه على الوجه الذي يغلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم و قصده، وهي الثمرة التي يجنيها المخاطب من الخطاب⁴.

¹ صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب، ص 185.

² المرجع نفسه، ص 185.

³ المرجع نفسه، ص 220.

⁴ المرجع نفسه، ص 186.

2. مبدأ القصد:

ويقصد بهذا المبدأ الغاية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه، وتعدّ هذه الغاية قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية، وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة، وقد أطلق عليها المعاصرون مصطلح القصدية¹.

3. مبدأ مراعات الظروف المحيطة بالتواصل الإبلأغي بين المتخاطبين:

إنّ هناك ظروفًا كثيرة أسهمت في تشكيل العلاقة التواصلية بين طرفي الخطاب، ويعدّ هذا المبدأ التداولي من أهم المبادئ اللغوية التداولية في العصر الحديث، فقد أكّد التداوليون على أهمية المحيط المعرفي للفرد، في كلّ الظواهر والأحداث والأقوال والفرضيات، التي يمكن إدراكها واستنتاجها كحالة الرؤية التي باعتبارها قدرة معرفية إنسانية، كما ركّزت النظرية التداولية في بدايتها على اعتبار المعارف المشتركة شرطًا ضروريًا لتشكيل السياق².

ومن أهم هذه الظروف مايلي³:

أ. الثقة بالمخاطب:

تكشف مسألة الثقة بالمخاطب عن أمر في غاية الأهمية، وهي التفريق بين المخاطب والقارئ بناء على ثقة المتكلم أنّ المخاطب يعلم ما يقول ويفهمه، وإن كان هذا الأمر ملتبسًا لدى القارئ الآخر، فالمقام وما يحيط به من ظروف تجعل المتكلم يتصرّف بالكلام إمّا بالحذف أو الزيادة، أو التقديم

¹ ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، دت، ج1، ص98.

² عشير عبد السلام، عندما نتواصل نغير، مقارنة تداولية لآليات التواصل الحجاج، مكتبة إفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2006م، ص56.

³ عزيز بورهدون، دور المخاطب في التوجيه النحوي والتوجيه التداولي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، الجزائر، العدد 15، دت، ص270.

والتأخير، بناء على ثقته بأنّ المخاطب يفهم ما يقول ويقصد ما يتكلّم، وبذلك لم يكن في ذهن المتكلّم في أثناء تصرّفه بالكلام أنّ هناك من سيلتبس عليه الكلام.

ب. مشاهدة المخاطب:

وترتبط هذه القضية بمراعاة المقتضيات التداولية، واستعمال فكرة الشاهد، ويؤكّد التداوليون أنّها تكمن في تقوية الفكرة وتأكيد حضورها في الذهن¹.

وعليه فهذه أهم المبادئ التداولية التي يمكن تطبيقها على ظاهرة علم المخاطب والعلاقة بين طرفي الخطاب والعملية التواصلية، أي المتكلّم والمخاطب، وهي مبدأ الإفادة والقصد بالإضافة إلى الظروف المحيطة بالخطاب، وأهم الأسس التي انطلقت منها التداولية في دراسة ذلك.

(3) مكان وزمان الخطاب:

لقد أشار "موريس Charles-Maurice" إلى أنّ مجال اللسانيات التداولية لا يعدو العناية بضمائر الكلام وظروف الزمان والمكان ومختلف التعبيرات التي تستقي مرجعيتها من مقامات التّواصل²، أي أنّ التداولية تُعنى بدراسة اللّغة في السياق من خلال الظروف المحيطة بها من مكان وزمان وكلّ ما يحيط بالعملية التّخاطبية، وصولاً إلى مقاصد المتكلّمين فلا يمكن أن نفهم طبيعة اللّغة نفسها فهما حقيقياً ما لم نفهم كيف تستعمل اللّغة في الاتّصال³.

ويقوم البحث التداولي على عدّة مفاهيم لدراسة الظواهر اللّغوية ومن بين هذه المفاهيم توجد الإشارات التي تعدّ على أعلى درجة من درجات التحليل التداولي، فهي تمثل أدوات الرّبط بين أجزاء الجملة

¹ عشير عبد السلام، مقارنة تداولية لآليات التواصل والحجاج، ص 96.

² جواد ختام، التداولية أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016م، ص76.

³ عيد بليغ، التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، مجلة فصول القاهرة، ج1، العدد66، 2005، ص32.

ومجموعة من الجمل، وهي عند أغلب اللسانيين صنف من الوحدات لا تتحدّد دلالتها إلاّ بمعطيات من خارج اللّغة فهي تستلزم مفسرا مقاميا حاضرا في المقام التّخاطبي، وهو ما شرع لاعتبارها مبحثا تداوليا لا يمكن الاستغناء عنه في الخطاب¹.

وفي هذا السياق نلاحظ أهمية الإشارات بنوعها : الزمانية والمكانية وأهميتها في تحليل الخطاب وتحديد زمانه ومكانه.

أ. الإشارات المكانية:

تعدّ الإشارات المكانية من بين العناصر اللّغوية التي يقتضي الإمام بمعناها معرفة سياق التلفّظ، لأنّ مرجعها غير ثابت ولا محدّد، ويكمن دورها في الإحالة على مرجع مكاني، وهذه العناصر الإشارية تعتمد في استعمالها وتفسيرها على معرفة مكان المتكلم ووقت التكلّم، أو على مكان آخر معروف للمخاطب أو السامع، ويكون لتحديد المكان أثره في اختيار العناصر التي تشير إليه قريبا أو بعدا أو جهة، فلا نستطيع تفسير هذه الألفاظ الإشارية إلاّ إذا وقفنا على ما تشير إليه بالقياس إلى مركز الإشارة إلى المكان، فهي تعتمد على السياق المادّي المباشر الذي قيلت فيه². ويجب علينا أن ننبّه أنّ أكثر الإشارات المكانية وضوحا هي كلمات الإشارة، نحو: هذا، هذه، ذلك... وغيرها من الإشارات الدالّة على قريب أو بعيد، وكذلك هنا وهناك، وسائر ظروف المكان، نحو: فوق، تحت، أمام، خلف، شمال،... إلخ، فكلّها عناصر إشارية لا يمكن تحديد معناها إلاّ بمعرفة موقع المتكلم واتّجاهه، كما أنّ تحديد المرجع المكاني مرتكز على تداولية الخطاب³.

كما أنّ الحديث عن الزمان والمكان مرتبط بالحديث عن علاقة المخاطب بالوضعية التّواصلية والسياس الذي يجري فيه الخطاب يخضع تحديد الزّمان والمكان إلى وضعية المخاطب أثناء خطابه حيث

¹ نرجس باديس، المشيرات المقامية في اللّغة العربية، مركز النشر الجامعي، تونس، ط1، 2009م، ص 1.

² المرجع نفسه، ص 85.

³ ينظر: ضيف عبد المنعم الفرجاني، تداولية الإشارة عند نزار قباني، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، مصر، دع، دط، دت، ص 144.

يرتبط بصفة مباشرة بلحظة بداية ونهاية الخطاب، وهنا تذهب "أوركويوني orkouini" إلى أنه ((بإمكاننا النظر إلى الإطار المكاني {والزمني} من خلال مظاهره الفيزيائية البحتة، فتحديد المكان من حيث كونه مغلقا أو مفتوحا عاما أو خاصا، واسعا أو ضيقا... وكيف يتم التّخاطب وجها لوجه، جنبا إلى جنب، والمسافة الفاصلة، الإضاءة، نوعية المخاطب {الزمان: الصباح، المساء، الليل، الربيع، الخريف، البرد..}).¹

ب. الإشارات الزمانية:

وهي الملفوظات التي تدلّ على زمان يحدّده السياق، وذلك بالقياس إلى زمان التلقّظ الذي هو مركز الإشارة الزمانية في القول، كما يفسّرها البعض بأنّها: ((المحدّدات الزمانية التي تربط عناصر الخطاب" المتكلم والمخاطب" بزمن الحدث اللّغوي، أو هي الألفاظ الدّالة على لحظة التلقّظ أو هي التي تحيل على زمان ما في الخطاب، فهي كلما تدلّ على زمان يحدّده السياق بالقياس إلى زمان التكلّم، فزمان الكلام هو مركز الإشارة الزّمانية في الكلام))²، فإذا لم يُعرف زمان التكلّم أو مركز الإشارة الزمانية إلّتبس الأمر على السامع أو القارئ³.

وتتجلى الإشارات الزمانية في الألفاظ الدّالة على الزمان (لحظة، الآن، بعد، ساعة...) وتعدّ لحظة التلقّظ المرجع، فعلى المرسل إليه أن يدرك لحظة التلقّظ فيتّخذها مرجعا يحيل إليه، ويؤوّل مكّونات التلقّظ اللّغوية بناءً على معرفتها ومثّل لذلك "الشّهري" حين قال: ((سأعود بعد ساعة، ويرى بأنّه لكي يبني المرسل إليه توقّعه لا بدّ من معرفة لحظة التلقّظ بالخطاب، ويتّضح ذلك جليا في خطابات الإعلانات التّجارية))⁴.

¹ ينظر: بوعرفة زهرة، البعد التداولي في الخطاب الرياضي "الكلاسيكو أنموذجا"، ص 27.

² محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، ص 20.

³ فرانسواز أرمينكو، المقاربة التداولية، ص 42.

⁴ عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط1، 2004م، ص 83.

والإشارات الزمانية ثلاثية الأبعاد، ما بين حاضر وماض ومستقبل، وزمان التلقّف هو دوماً مركز الإشارة الزمانية، كما قد تستغرق الإحالة إلى الزمن المدّة الزمنية كلّها كأن يقال: "اليوم الإثنين"، وقد تستغرق مدّة محدّدة من الزمن فلا تستوعبه كلّها كأن يقال: "ضرب زيد عمرا يوم الخميس" فالضرب يستغرق جزءاً من اليوم، وقد يتّسع مدى بعض العناصر الإشارية إلى الزمان، فيتجاوز الزمان المحدّد له عرفاً إلى زمان أوسع¹.

وقد يرتبط الفعل بالزمان والحاضر منه يكتسب أهمية عظمى بحيث يجعل الخطاب أكثر شرعية، وحتى تستنبط العناصر الزمانية من الخطاب لا بدّ من البحث عن القرائن الدالّة عليها وتدعى المهمات: الآن، الأمس، غداً، في الماضي، ولكن لحظة الحديث تبقى المحور الذي ترتبط من خلاله هذه المهمات، وتحدد مواقعها عن طريق مقولة البعد والقبل، وبناء على ذلك استدعى الأمر ربط الخطاب بالماضي وبالتاريخ، فكان الزمن ماضياً والظروف المهمة هي "الأمس" في "الماضي" أمّا ربط الحدث بالحاضر والمستقبل متجسّد في غداً للحاضر اليوم وغداً انطلاقاً من هذه الأزمنة، تسجّل الظروف المهمة الحيادية في هذا الوقت "اليوم" ويغيّر تحديدها ممّا أدّى بالمتكلّم إلى الرجوع للأزمنة المذكورة سلفاً، كانت هذه الأزمنة "الماضي والمستقبل" مترابطة فيما بينها وإن لم يوزعها المخاطب حسب توزيعه لكلامه، فهو في كلّ مرّة يربط الحاضر بالماضي، والمستقبل رغم ذلك يمكننا تعيينها على جدول² كالآتي :

المقاطع:	الظروف المهمة:	الظروف غير المهمة:

¹ عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ص 84.

² ينظر: بوعرفة زهرة، البعد التداولي في الخطاب الرياضي "الكلاسيكو أنموذجاً"، ص 35.

	<p>في هذا الوقت " حيادية "</p> <p>اليوم " قبلية "</p> <p>الحاضر " تزامنية "</p>	المقطع الأول
	اليوم " تزامنية "	المقطع الثاني
مرة بعد أخرى.	<p>اليوم " تزامنية " في الماضي</p> <p>القبلية الحاضر.</p>	المقطع الثالث
	<p>الحاضر</p> <p>اليوم " تزامنية "</p> <p>الأمس " قبلية "</p> <p>اليوم</p> <p>في الماضي " قبلية "</p>	المقطع الرابع
	<p>اليوم " تزامنية "</p> <p>اليوم تزامنية "</p> <p>غدا بعدية.</p>	المقطع الخامس

إنّ تحديد هذه الأزمنة لا يمكن أن يكون سوى اللّحظة ذاتها لإنتاج الملفوظ ولا سيّما الحاضر هو منبع الأزمنة حسب " بنفست Émile Benveniste " كما أنّ توظيف هذه الأزمنة إلى جانب عوامل لغوية وغير لغوية سمحت للمخاطب بأن يتموقع في علاقة توتر مع الخطاب¹.

ج. المسافة التلفظية:

يرى مانغونو Dominique Maingueneau ((أنّ القول، الحديث أيضا يعني التموقع بالنسبة لأقوالنا الخاصّة)) وهذه العبارة نستخلص منها أهمية المسافة التي يقيمها المتلفظ بينه وبين خطابه، ويمكن أن نعين ذلك عن طريق بعض العناصر: ضمائر الشخص، الأحكام، الزمان.

- ضمائر الشخص:

نكتشف من خلال الخطاب طريقتين في التلفظ لتعيين الشخص، فاستعمال ضمير الشخص يعدّ أدقّ مؤشر " ضمير المتكلم أنا" وضمير المخاطب " أنت" وذلك حين جعل اللّغة لصالحه " أي المتكلم" بمعنى " امتلاك اللّغة" نحو: يسعدني، يشرفني، يسرّني...، حيث أنّ الضمير " أنا" ليست له دلالة في ذاته بل ينسب للمتكلّم ويجسد هذا الضمير وظيفة الخطاب الخاصّة².

فلا يعدو أن يكون الضمير شكلا فارغا في استخدامه، فهو مقترن بعلاقة المتكلم المرجعية بالسياق الذي يجري فيه الكلام، بمعنى استحالة فهم معنى الضمير في حالة الاحالة لاستخدامه المرجعي، وبذلك لن يكون الضمير شكلا فارغا غير مقترن بالمفهوم ولا الموضوع، وذلك خارج الخطاب الحقيقي " مرجع مهم" فالضمير " أنا" في هذه الحالة لا يشير إلّا إلى المتكلم نفسه، أمّا معناه فنابت لا يتغير، والضمير " هم" الذي لا يمكن اعتباره بالشخص بحيث يتجلّى بإرادة المتخاطب لذلك وفي هذه الحالة يُدعى الضمير الغيبي

¹ ينظر: بوعرفة زهرة، البعد التداولي في الخطاب الرياضي " الكلاسيكو أنموذجا"، ص 35.

² المرجع نفسه، ص 37.

وتحديد هذا الضمير يقتضي الاستعانة بمرجعيتها¹، وقد اعتبرت "أركيوني" كل من الضميرين (أنا، أنت) ذات مرجعية أثناء استعمالها، بينما أقرّ "بنفست *Émile Benveniste*" العكس إذ ينسب للضمير الغيبي المرجعية في حين يمكن الاستغناء عنها في حال (أنا وأنت) حيث أنّ الفرق عنده بين "أنا" و "أنت" و "هو" يكمن في أنّ هذا الأخير "هو" يحتاج إلى محتوى مرجعي، يحدّد تحديدات مصاحبة للنص التي قد تستغني عنها "أنا" و "أنت"².

(4) الأحكام:

تحدّد المعاجم اللسانية مصطلح "الأحكام" كالتالي: الحكم هو الإثبات الكامل لمفوض المتعلق بعلاقة

ما، و ترجمة موقف المتكلم من قوله، و هذا الإثبات يعبر عنه بطرق مختلفة أهمّها³:

• أفعال الحكم، مثل: يجب أن، لابد من.

• أفعال مسبوقه بعبارات مثل: ربما، دون شك، أرجو، أتمنى، أريد أن...

و أشكال أخرى تشير إلى أقوال على صيغة المصدر مثل: أجهل أن...، سيكون من المؤكد...، أنا متأكد من..."

كما اعتمدنا في هذه الدراسة التقسيم التالي⁴:

▪ الأحكام المنطقية و التي يمكن حصرها في: الممكن، و غير ممكن، و الضروري. و هي أحكام ترتبط

بمفهوم "الحقيقة"، و به تؤكد على الموضوعية و المنطقية التي تمتاز بها ملفوظات المتكلم.

¹ أوريكيوني. التفاعلات اللفظية، ص 68.

² ينظر: بوعرفة زهرة، البعد التداولي في الخطاب الرياضي، "الكلاسيكو أنموذجا"، ص 34.

³ نوارة بوعباد، دراسة تداولية للخطاب التعليمي الجامعي باللّغة العربية، ص 69.

⁴ المرجع نفسه، ص 70.

▪ أحكام التلطف: وهي أحكام ترتبط بالذاتية المتكلم، لكن في علاقته بالطرف الآخر (المتلقي) وهذا النوع من الأحكام يطلق عليها بنفنيست تسمية "الوظائف التركيبية الكبرى" فالمتكلم أثناء اعتماده اللغة للتأثير على المخاطب بأي شكل من الأشكال -يعمد في ذلك إلى جهاز من الوظائف، تتمثل في: الاستفهام، الإثبات.

▪ الأحكام التي تتجلى في الأفعال: وهي أحكام تنتهي بعضها إلى الأفعال مثل: حكم الغاية، و تتجلى في (الترقيب، الرجاء، التخوف،...)و البعض الآخر من قبيل أساليب التعبير (ربما، دون شك، من المحتمل، أتمنى،...) و تشير إلى عدم اليقين، و الإمكانية و التردد.

كما يكتسي موقف المتكلم فيما يقوله أهمية عظيمة على؟ أنه يسمح بمعرفة كيف ينشأ المتكلم الموضوع نفسه، موقعه تجاه الموضوع، هدف الخطأ " الملفوظ " وذلك بالتركيز على مفهوم الأحكام، فالمخاطب في اعتماده اللغة بالتركيز على المتلقي أوجب الأمر أقوالا، والقول مرتبط بالفعل، وكلما تعددت الأقوال تعددت الأحكام فهي تتراوح في النص من أحكام تعبيرية إلى أحكام تقديرية وتقييمية يتضح وجودها من خلال المفردات¹. وحتى تكتسب الأحكام قيمتها من السياق، وحتى يكون الكلام صحيحا أو كاذبا ينبغي الاستعانة بعدد من الأفعال التخاطبية.

¹ ينظر: بوعرفة زهرة، البعد التداولي في الخطاب الرياضي "الكلاسيكو أنموذجا"، ص 50.

وختاماً لما سبق وخلاصة لهذا الفصل يمكننا القول بأن أهم ما ركزت عليه الأبحاث التداولية في مجال فهم الخطاب والتخاطب هو النظر إلى الأداء الكلامي ضمن السياق، إذ لم يعد ذلك الأداء متعلقاً بفهم اللغة بوصفها موضوعاً مستقلاً عن الممارسة بل لتمييزها وتفسيرها وفقاً لتحديد الاستعمال اللساني، كما قد ظهرت الإشكاليات المرتبطة بعملية التلقظ حتى تعيد الاعتبار لمجموعة من العناصر التي ظلت مهملة في عملية تحليل الخطاب، وحتى تجعل من المتكلم أي "الذات" التي يصدر عنها الخطاب، دون إهمال للمخاطب وللمحيط الزمكاني الذي يحيط بعملية التواصل، ناهيك عن مجموعة من العوامل غير اللغوية التي تخضع لها عملية التلقظ، وقد حاولنا التطرق لكل من مفهوم التلفظية من البعد المعرفي، أي من حيث الميكانيزمات الإدراكية والتأويلية التي تحدث لدى الفرد أثناء عملية فهم الملفوظ، وذلك من خلال مجموعة من العمليات التي تحدث على مستوى اللغة، من إحالة ومرجعية التي تحيل عليها العلامات اللغوية من جهة والاتساق والانسجام الذي يحدث على مستوى البنية اللغوية، إذ تشكل مجموعة من العمليات المعرفية بعداً أساسياً في عملية فهم الخطاب¹، كما تمكنا من ضبط الأدوات الإجرائية الخاصة بتحليل الخطاب، وتظل هذه الوريقات مجرد محاولة للإحاطة بهذا الموضوع في جانب من جوانبه المتعددة.

¹ ينظر: حسن برزيكو، في الحوارية والتلفظية، العلوم المعرفية وتحليل الخطاب، ص 17.



الخاتمة

ختاما لموضوعنا الموسوم " اللسانيات التداولية وتحليل الخطاب (دراسة في المفاهيم والأدوات الإجرائية) يمكن أن نسجل النتائج التالية:

- ✓ أهم ما يقدمه المنهج التداولي هو تخليص النص والخطاب من هيمنة النظر في نظامه وتراكيبه من وجهة نظر اللسانيات البنيوية التي جعلت دراسته لا تعدو كونها واقفة على ألفاظه وجمله.
- ✓ في المقابل انتقل المنهج التداولي في دراسته للنص إلى لسانيات الكلام التي تتجاوز النظرة الإفرادية إلى النظرة التداولية التي ترى نص الخطاب توصليا تفاعليا مستندة بذلك على شروط أدائه إنطلاقا من نظرية التلقظ والاتصال.
- ✓ لم تنشأ التداولية في بداية أمرها علما مستقلا مستقرا بل تعددت مصادرها، مما أسهم في إثراء مدونة تعريفها وجعل منها تداوليات عدة.
- ✓ تأثرت التداولية بكثير من العلوم والتخصصات وعلى رأسها لسانيات اللغة والبنيوية والفلسفة التحليلية.
- ✓ تنطلق اللسانيات التداولية من مبدأ هام، وهو أنها ضمن لسانيات الكلام أي أنها تركز على الجانب الاتصالي الوظيفي في مقابل لسانيات اللغة التي تنحصر في النظام اللغوي التركيبي.
- ✓ تعتبر الأفعال الكلامية النواة المركزية للتداولية، ويعدّ الفعل الكلامي الانجازي المحوري الذي تدور حوله نظرية الأفعال الكلامية في التداولية عند كل من " اوستن " و "سورل".
- ✓ الافتراض المسبق يعدّ ذو أهمية في عملية التواصل والإبلاغ.
- ✓ تبرز أهمية التداولية في كونها مشروعاً شاسعاً في اللسانيات النصية، فهي تهتم بالخطاب والجوانب النصية فيه ومن ذلك الافتراض المسبق وأفعال الكلام والالتزام الحوارية وغيرها من الجوانب والمحاور الأساسية في التداولية.

- ✓ للتداولية صلة قوية بتحليل الخطاب حيث يهدف هذا الأخير في النظرية التداولية إلى وصف خصائص العبارات اللغوية وتفسيرها وربطها بسياقات إنتاجها وأغراضها التواصلية، وهو ما يؤدي دورا فعّالا في عملية تحليل الخطاب.
- ✓ تهتم التداولية عموما باستعمالات اللّغة أي بظروف انتاج الكلام، وتحديد مقاصد المتكلّم فيه، وصولا إلى ما يمكن أن يحدثه من تأثيرات في السامع.
- ✓ من الأساسيات التي تركز عليها التداولية في تحليل الخطاب العلاقة بين المتخاطبين ومراعاة ظروف كلّ منهما.
- ✓ تظهر قيمة التحليل التداولي للحدث الخطابي في كونه يسعى إلى الكشف عن جميع الظروف السياقية المحيطة به كمعرفة أطراف هذا الحدث (المخاطب والمخاطب)، وأوضاعهم بالإضافة إلى تبادل أطراف الكلام، وتساهم العوامل اللّغوية والغير لغوية في توجيه هذا الحدث الخطابي، والتأثير فيه وذلك قصد تبليغ الرسالة والوصول إلى الهدف التداولي.
- ✓ ركّزت التداولية في مجال فهم الخطاب والتخاطب على النظر في الأداء الكلامي ضمن السياق، وذلك لتفسيرها وتمييزها وفقا للاستعمال اللّساني.
- ✓ يعدّ التلقّظ من أساسيات الدراسة التداولية في ظاهره، فبدونه لا تحدّد التداولية كعملية.
- ✓ تستند المفاهيم الإجرائية للتحليل التداولي الخطابي إلى أصول معرفية تختلف عن الأصول المعرفية للمفاهيم الإجرائية في اللّسانيات البنيوية التي تعود لتحديد "دي سوسير" مستويات التحليل باعتماده على اللّسان الذي يشكّل أساس دراسته، والذي أهمل من خلاله الكلام وجعله عنصرا ثانويا.



قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم (رواية حفص، عن عاصم).

قائمة المصادر والمراجع

1. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، دار الجيل، ط2، 1991م، ج2.
2. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، المجلد 11، ط3، 1994م.
3. ابن يعيش، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، دت، ج1.
4. أبو البقاء أيوب بن موسى، الكفوي، الكليات، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، لبنان، دط، 1998م.
5. أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985م.
6. أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار آفاق معرفة متجددة، ط2، دمشق، 2008م.
7. أحمد مدّاس، لسانيات النّص، نحو منهج لتحليل الخطاب الشعري، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط2، 2009م.
8. أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، دار آفاق معرفة متجددة، ط2، دمشق، 2008م.
9. الأزهر الزناد، نسيج النّص، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1991م.
10. أن روبول و جاك موشر. التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة سيف الدين دغفوس، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة 1، 2003م.
11. إيوالد لانغ، متى يكون نحو النّص أكثر ملاءمة من نحو الجملة؟، ترجمة: مفتاح بن عروس، دط، دت.

12. باتريك شارودو ودومينيك منغنو، معجم تحليل الخطاب، ترجمة: عبد القادر المهيري، حمّادي صمّود، المركز الوطني للترجمة، تونس، دط، دس.
13. بهاء الدين محمد مزيد، تبسيط التداولية (من أفعال اللّغة إلى بلاغة الخطاب السياسي) شمس للنّشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2010م.
14. بول ريكور، نظرية تأويل الخطاب وفائض المعنى، ترجمة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2006م.
15. بيير جيرو، الأسلوب والأسلوبية، ترجمة المنذر العياشي، ط1، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1990م.
16. جواد ختام، التداولية أصولها واتّجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنّشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016م.
17. الجيلاني دلاش، يحياتن محمد، مدخل في اللّسانيات التداولية، لطلبة معاهد الآداب واللّغات، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992م.
18. حسن برزيكو، في الحوارية والتلفظية، العلوم المعرفية وتحليل الخطاب، دط، دت.
19. خليفة بوجادي، في اللّسانيات التداولية، مع محاولة تأصيلية في الدّرس العربي القديم، بيت الحكمة للنّشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2009م.
20. خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللّسانيات، دار القصبّة للنّشر، الجزائر، ط2، 2006م.
21. الزمخشري، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ج1.
22. سعيد حسن بحيري، علم لغة النّص، المفاهيم والاتّجاهات، الشركة المصرية العالمية للنّشر لونجمان، مكتبة لبنان، ط1، 1998م.

23. سعيد يقطين، انفتاح النصّ الروائي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 1991م.
24. سيلفان أورو، جاك ديشان وجمال كولوغي، فلسفة اللّغة، ترجمة: د. بسام كوسة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ط1، 2012م.
25. صابر الحباشة، التداولية والحجاج "مداخل ونصوص"، صفحات للدراسة والنشر، دمشق سوريا، ط1، 2008م.
26. صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، مطابع السياسة، علم المعرفة، الكويت، 1992.
27. ضيف عبد المنعم الفرجاني، تداولية الإشارة عند نزار قباني، كلية دار العلوم، جامعة المنيا، مصر، دع، دط، دت.
28. عبد الحكيم سحايلية، المدارس اللسانية واتجاهاتها المعاصرة، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2019م.
29. عبد الرحمن بن ضافر الشهري، إستراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتب المنحة الجديدة، بن غازي، ط1، 2004م.
30. عبد الملك مرتاض، نظرية البلاغة، أكاديمية الشعر، دط، دت.
31. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط1، 2004م.
32. عزيز بورهدون، دور المخاطب في التوجيه النحوي والتوجيه التداولي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة تبسة، الجزائر، العدد 15، دت.
33. عشير عبد السلام، عندما نتواصل نغير، مقارنة تداولية لآليات التواصل الحجاج، مكتبة إفريقيا الشرق، المغرب، ط1، 2006م.

34. عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2003م.
35. عمر بلخير، مقالات في التداولية والخطاب، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دط، 2013م.
36. فان ديك، النَّص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيبي، إفريقيا الشرق، 2000م.
37. فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، 1986م.
38. فردينان ديسوسير، دروس في الألسنية العامة، ترجمة: صالح القرماذي وآخرون، ط1، الدار العربية للكتاب (د،ت)، تونس.
39. فليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة: صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، ط1، 2007م.
40. ماري آن بافو و جورج إليا سرفاتي، النظريات اللسانية الكبرى من النحو المقارن إلى الذرائعية، ترجمة محمد الراضي، المنظمة، بيروت، ط1، 2012م.
41. محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقاته، الدار العربية للعلوم، ناشرون، لبنان، ومنشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008م.
42. محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النَّص ومجالات تطبيقه، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2008م.
43. محمد خطابي، لسانيات النَّص "مدخل إلى انسجام الخطاب"، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1991م.
44. محمد خطابي، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 1991م.

45. محمد عابد الجابري، تحليل الخطاب العربي المعاصر، دار الطليعة للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.

46. محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديدة، ط1، بيروت، لبنان، 2004م.

47. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجمعية، الاسكندرية، مصر، 2002م.

48. محمود عكاشة، النظرية البراغماتية اللسانية (التداولية)، دراسة المفاهيم والنشأة والمبادئ، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، دت. دط.

49. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة أفعال الكلام في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 2005م.

50. نعمان بوقرة، المدارس اللسانية المعاصرة، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2004م.

51. هايينة مان، فولفجانج، وفيمقر، ديتير، مدخل إلى علم اللغة النّصي، ترجمة: فالح بن شبيب العجبي، السعودية، النّشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، دط، 1999م.

- المجالات والمنشورات :

1. ألفا أوصمان باري، مقال تحليل الخطاب: أسسه النظرية، ترجمة: لحسن بوتكلاني، مجلة البلاغة وتحليل الخطاب، المغرب، العدد5، 2014م.

2. بولخطوط محمد، إشكالية النّص والخطاب بين الأصل والفرع، مجلة دراسات، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، المجلد7، العدد2، 2018م.

3. حبيب مونسي، النقد الأدبي ومزاعم الحداثة، الأدب واللّسانيات، روضة الآداب، مدونة حبيب مونسي الإلكترونية.

4. حبيب مونسي، مقارنة مقارنة بين علم المقاصد العربي وأفعال الكلام، التداولية ومقاصد الخطاب الأدبي البراغماتي، المدونة الإلكترونية: اللسانيات اللّغة التواصل والتفاعل مع المجتمع.
5. حمادي مصطفى، تداولية الإشارات في الخطاب القرآني، مقارنة تحليلية لكشف المقاصد والأبعاد، مجلة الأثر، جامعة الجيلالي اليااس، بلعباس، الجزائر، العدد 26 سبتمبر 2016م.
6. ذهبية حمو الحاج، التحليل التداولي للخطاب السياسي، منشورات مخبر تحليل الخطاب، دار الأمل، العدد الأوّل، ماي 2006م، جامعة تيزي وزو، الجزائر.
7. رابح بوحوش، الأسلوبيات وتحليل الخطاب، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، دط، 2006م.
8. عبد الحليم بن عيسى، المرجعية اللّغوية في اللّسانيات التداولية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات الطبيّة، العدد 1، ج 1، الجزائر، وهران، 2008م.
9. عبد الرحمن بودرع، في لسانيات النص وتحليل الخطاب: نحو قراءة لسانية في البناء النّصي للقرآن الكريم، بحث مقدم للمؤتمر الدولي لتطوير الدرايات القرآنية، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة الملك سعود، كرسي القرآن وعلومه.
10. عيد بلبع، التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، مجلة فصول القاهرة، ج 1، العدد 66، 2005م.
11. متلف آسية، الروافد الفلسفية والمرجعيات المعرفية للسانيات التداولية -سؤال النشأة وخلفيات التّشكيل-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12 ، العدد 02 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2020م.
12. نرجس باديس، المشيرات المقامية في اللّغة العربية، مركز النشر الجامعي، تونس، ط 1، 2009م.

13. نورة بوعيايد، دراسة تداولية للخطاب التعليمي الجامعي باللّغة العربية، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية، الجزائر، 2001م.

14. نور الدين السّد، مفهوم الخطاب والخطاب الأدبي، مجلة الخطاب، العدد 1، جامعة تيزي وزو، 1997م.

15. يوسف بريك، حول وضع العلوم الإنسانية ومشكلاتها من منظور إبستمولوجي، مجلة جامعة دمشق، سورية، مج 15، العدد 4، 1999م،

- الرسائل الجامعية:

1. بلخير، عمر: الخطاب تمثيل للعالم، مدخل إلى دراسة بعض ظواهر التداولية في اللغة العربية (الخطاب المسرحي أنموذجا) - رسالة ماجستير، 1997.

2. بوعرفة زهرة، البعد التداولي في الخطاب الرياضي "الكلاسيكو أنموذجا"، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016م.



فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

الموضوعات	الصفحات
الإهداء	
المقدمة	أ-د
الممدخل: من اللسانيات البنيوية إلى اللسانيات التداولية.	14-6
تمهيد	07
1- الاتجاه البنيوي عند ديسوسير.	11-7
أسس الفكر اللغوي عند ديسوسير.	08
تعريف اللغة.	9-8
تعريف اللسانيات.	09
موضوع اللسانيات ومبادئها	10-09
نقد الاتجاه البنيوي	11-10
2- التحوّل من لسانيات الجملة إلى لسانيات النصّ.	14-11
الفصل الأول: اللسانيات التداولية – مفهومها ونشأتها.	40-15
تمهيد	17
1- اللسانيات التداولية:	23-18
مفهوم التداولية.	21-18
المفهوم اللغوي.	20-19
المفهوم الاصطلاحي	21-20

23-21	حول مصطلح التداولية
26-23	2- نشأة التداولية:
24-23	عند شارلز ساندرس بيرس
25-24	عند شارل موريس
26-25	عند فينجشتاين
30-27	3- علاقة التداولية بالتخصصات الأخرى:
27	علاقة التداولية باللسانيات البنيوية
28-27	علاقة التداولية بالنحو الوظيفي
28	علاقة التداولية بعلم الدلالة
29-28	علاقة التداولية باللسانيات الاجتماعية
29	علاقة التداولية باللسانيات النفسية
29	علاقة التداولية باللسانيات التعليمية
30-29	علاقتها باللسانيات النصية.
40-31	4- محاور التداولية:
34-31	الإشارات
32-31	مفهوم الإشارات
34-32	أنواع الإشارات
35-34	متضمنات القول
34	الافتراض المسبق
35-34	الأقوال المضمرة
37-35	الاستلزام الحوارية

40-37	الأفعال الكلامية
72-41	الفصل الثاني: تداولية الخطاب والمفاهيم الإجرائية لتحليل التداولي:
42	تمهيد
56-43	1- تداولية الخطاب:
48-43	بين النَّص والخطاب
45-43	مفهوم النَّص
47-45	مفهوم الخطاب
48-47	جدلية النَّص والخطاب
49-48	الخطاب من منظور التداولية
51-49	التلقُّظ وعلاقته بالتداولية
55-51	نظرية التلقُّظ وتحليل الخطاب
54-51	التلقُّظية وبعدها المعرفي في تحليل الخطاب
55-54	تحليل الخطاب حسب نظرية التلقُّظ
56-55	فرضية تداولية الخطاب
72-57	2- الأدوات والمفاهيم الإجرائية لتحليل الخطاب:
60-57	العلوم المعرفية والخطاب
62-61	التداولية وطرفا الخطاب (المخاطب والمخاطب)
64-62	المبادئ المستفادة من ظاهرة علم المخاطب
70-64	مكان وزمان الخطاب
72-70	الأحكام
75-73	الخاتمة

82-76

قائمة المصادر والمراجع

86-84

فهرس الموضوعات